المنطقة المتنازع عليها

بين الحاضر الملتهب والمستقبل المجهول

مه کتێبخانەی بیرو هۆشیاری

البروفيسور. د.خليل اسماعيل محمد

المنطقة المتنازع عليها

بين الحاضر الملتهب والمستقبل المجهول

مكتب الفكر والتوعية في الأتحاد الوطني الكردستاني
سليمانية ـ محلة : ئەندازیاران ـ ١٠٥
زقاق ـ ٣٢
رقم الدار ـ ١٠
www.hoshyari.org
govarynovin@yahoo.com

مه کتێبخانەی بیرو هۆشیاری

أسم الكتاب: المنطقة المتنازع عليها بين الحاضر الملتهب والمستقبل المجهول
أسم الكاتب: د.خليل اسماعيل محمد
التصميم والغلاف: فهمي جلال
تنضيد: شاناز رمزي
طبع: مؤسسة حمدى للطباعة والنشر
رقم الأيداع: (٩٦٠) لسنة ٢٠٠٧
عدد النسخ: (١٠٠٠) نسخة
التسلسل: (٢٤٨)
من منشورات مكتب الفكر والتوعية في الأتحاد الوطني الكُردستاني

مه کتەبی بیر و هۆشیاری

الفهرست

المقدمة ٧

كردستان العراق بين المنظور الكردى والمواقف الرسمية ١١

التاريخ الجغرافي للمنطقة(المتنازع عليها)

..... ٢١

(المنطقة المتنازع عليها) من قانون ادارة الدولة المؤقت الى الدستور الدائم

.. ٢٩

(المنطقة المتنازع عليها): الحاضر والمستقبل ٣٧

ملاحظات على المادة(١٤٠) من دستور العراق الدائم ٤٥

المادة(١٤٠)، وهواجس التفعيل والتأجيل ٥١

كركوك: من قانون ادارة الدولة الى الدستور الدائم ٥٧

ملحق (١) نص المادة(٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية ٧٣

ملحق (٢) نص المادة(١٤٠) من دستور العراق الدائم..... ٧٧

مه کتەبی بیر و هۆشیاری

المقدمة :

منذ الالحاق القسرى لولاية الموصل بالدولة العراقية، في عشرينيات القرن الماضى، والشعب الكردى يسعى، بكل اصرار الى التخلص من الهيمنة الاجنبية على مقدراته، ويتطلع الى تحقيق اهدافه القومية المشروعة..

ورغم كل الاتفاقات والمعاهدات التي جرت بين قيادات الشعب الكردى والحكومات المركزية في بغداد... فان سياسات تلك الحكومات بقيت ثابتة في ترقيق الوجود الكردى في المنطقة، تمهيداً لصهرهم في بودقة الأمة العربية. ومن هنا كان شعار((العراق جزء من الوطن العربي، والشعب العراقى جزء من الأمة العربية))، نهجاً ثابتا لايزال حتى الان الكثير من المسؤولين في بغداد، يحلمون بعودته من جديد، بعد ان الغى في دستور العراق الجديد.

ولعل من بين اهم الاتفاقات التى توصل اليها الطرفان، هو اتفاق اذار سنة ١٩٧٠، والذي ورد في بنوده: اجراء احصاء للسكان بهدف تحديد(مصير) المناطق خارج(كردستان للحكم الذاتى) والتى اقتصرت في حينها على

محافظات دهوك، اربيل والسليمانية، وبالتالى تمهيداً لترسيم خريطة لمنطقة كردستان ولاول مرة ادارياً. الا ان تأجيل الاحصاء حال دون ذلك.

وهكذا بقيت الاجزاء خارج المحافظات الثلاثة، خارج منطقة الحكم الذاتي خلال الفترة بين سنتى ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤، ثم عاد الجيش العراقى بعدها ليحتل المنطقة الكردية من جديد..

وفي عام ١٩٩١، استطاع الشعب الكردى ان يتحرر من كابوس الظلم والحرمان في انتفاضة اذار، وانتخب له برلماناً، واقام حكومة وطنية، ولكن على مساحة تقل عن نصف مجموع كردستان العراق. وبمعنى آخر، استمرت الاجزاء الجنوبية والغربية من المنطقة تخضع للحكم المركزى يعانون التشرد والخوف والتعسف.. فيما كان اخوتهم في الطرف الاخر يعيشون الحرية والكرامة والامان ...

ومع سقوط النظام البائد سنة ٢٠٠٣ م، وتحرر البلاد من ارهاصاته وظلمه بقيت تلك الاجزاء خارج ادارة اقليم كردستان العراق الذى اعترفت به الحكومة العراقية في ظل قانون ادارة الدولة المؤقت لسنة ٢٠٠٤، فيما اطلق على الاجزاء خارج الاقليم بالمنطقة(المتنازع عليها)

وفي قانون ادارة الدولة المؤقت تم تخصيص المادة(٥٨) كمشروع لحل المشكلة وتحديد مصيرها من خلال عمليات التطبيع والاحصاء والاستفتاء والذى حدد له نهاية سنة ٢٠٠٧ م سقفاً زمنيا للوصول الى الحل النهائي لمصير المنطقة. وفي دستور العراق الذى أقر سنة ٢٠٠٥ م، خصصت المادة(١٤٠) كمشروع لحل عادل ونهائى لتلك المنطقة. والذى يعد مماثلاً للمادة(٥٨) المذكورة حيث

يقرر السكان مصيرهم في الانضمام للاقليم أو البقاء ضمن الدولة الاتحادية او تكون اقليماً مستقلا.

ومع ان شهوراً قليلة تفصلنا عن الموعد لحل المشكلة، الا ان الخطوات التي تمت حتى الان لم تسمح لتجاوز المرحلة الاولى الامر الذي دفع بالاطراف المعنية، ولاسيما الجانب الكردى، الشك في امكانية حل المشكلة في وقتها المحدد، مما يهدد بعدم استقرار المنطقة .. وانفتاحها على كل الاحتمالات.

من جانب اخر، فان المادتين(٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية المذكور و(١٤٠) من دستور العراق الحالى، لم يحدد المنطقة المتنازع عليها، ومع ذلك فهى بالنسبة للجانب الكردى تتمثل بتلك المواقع التى تعرضت لسياسات التغيير القومى لصالح الاقلية العربية على امتداد القرن الماضى.

فمن المعروف ان سياسة التعريب التى انتهجتها الانظمة العراقية بعد تشكيل الدولة العراقية، اتخذت محاور ثلاثة اساسية هى:

١ـ محور تعريب منطقة الموصل،

٢ـ محور تعريب منطقة كركوك،

٣ـ محور تعريب منطقة الكرد الفيلين.

وهذا يعنى ان المنطقة الممتدة من قضاء سنجار في محافظة نينوى، مروراً بمحافظة كركوك، وانتهاء بقضاء بدرة في محافظة واسط، هي المواقع الامامية التى تعرضت لسياسة التعريب من خلال زرعها بالقرى والقصبات من العشائر العربية، وترحيل سكانها الاصليين من الكرد والتركمان والعمل

على تغليب الثقافة واللغة والتقاليد العربية، على حساب تاريخ وتراث وحضارة اهلها ...

تمثل هذه الدراسات، مساهمة متواضعة في البحث عن تاريخ وجغرافية المنطقة(المتنازع عليها)، وتحليل حاضر ومستقبل اهلنا فيها، من خلال الحلول المطروحة للخروج من النفق المظلم الذي زجوا فيه وعلى امتداد العقود الماضيه، ومدى واقعيتها ومصداقية المعنيين في الوصول الى حل عادل ونهائى، يجنب البلاد، الانزلاق من جديد في دوامة عدم الاستقرار ....

كردستان العراق

بين المنظور الكردي والمواقف الرسمية

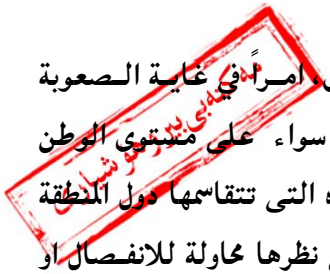

يعد تحديد الوطن القومى للشعب الكردى، امراً في غاية الصعوبة والتعقيد، بل ويمثل خطوطاً حمراء لايجوز تجاوزها، سواء على مستوى الوطن الكبير((كردستان الكبرى)) او أي جزء من اجزاءه التى تتقاسمها دول المنطقة وهى: تركيا، ايران، سورية، والعراق، لانه يمثل في نظرها محاولة للانفصال او الاستقلال، وتهديداً لأمنها القومى والوطنى ...

من هنا كانت((كردستان))، ((الوطن الكردى)) بل وحتى((المنطقة الكردية)) مفردات يمنع تداولها في الادبيات السياسة لتلك الاقطار، بينما لايتحرجون من تداول مصطلحات"الكرد" او((الشعب الكردى)) او((القومية الكردية)) في اوساطهم الاعلامية او في المخاطبات الرسمية.

وفي العراق، ومنذ الحاق ولاية الموصل في سنة ١٩٢٥ م، لم نقف في ادبيات السياسة البريطانيين والعراقيين على مايشير الى وجود مصطلح((كردستان)) او((الوطن الكردى))، على كثرة المخاطبات والاتفاقات التى كانت تجرى بين القيادات الكردية والمسؤولين في العراق في العهد الملكى،

وبعد ثورة تموز سنة ١٩٥٨، تضمن الدستور العراقي المؤقت في مادته الثالثة نصاً يشير الى((ان العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية.)) دون الاشارة الى الوطن القومى للكرد، او الى المنطقة الكردية ...

وجاء مشروع قانون الادارة المركزية سنة ١٩٦٣، محاولة لتجاوز كل مامن شأنه تحديد الوطن الكردى في العراق، حيث قسم العراق الى محافظات كبيرة، كانت محافظة السليمانية من بينها تضم الوية: السليمانية(مع قضاء

جمجمال)، اربيل، ولواء(دهوك)، وقضاء الانبار من محافظة الموصل. ومع ذلك فقد عصفت به رياح حركة تشرين في العام المذكور.

وفي سنة ١٩٦٦، وفي ضوء اتفاقية(البزاز)مع القيادة الكردية، جاء في مادتها الاولى الاعتراف بالقومية الكردية وليس بـ(الوطن الكردى)، فيما اكدت في مادتها الثانية على قانون المحافظات لسنة ١٩٦٣. وسرعان ماتراجعت الحكومة العراقية عن هذه الاتفاقية بعد ازاحة(البزاز) من السلطة.

وبعد عودة حزب البعث الى السلطة سنة ١٩٦٨، وفي ظل بنود اتفاقية اذار سنة ١٩٧٠ م، طرح ولاول مرة،" مصطلح كردستان" حيث جاء في البند(١٤) من الاتفاقية مايدعو الى(توحيد المحافظات والوحدات الادارية التى تقطنها كثرة كردية وفقاً للاحصاءات الرسمية التى تجرى، ضماناً لتمتعه بالحكم الذاتى). وورد في قانون الحكم الذاتى رقم(٣٣) لمنطقة كردستان العراق لسنة ١٩٧٤(المادة الاولى أ): تتمتع منطقة(كردستان) بالحكم الذاتى وتسمى المنطقة حيثما ورد في هذا القانون وفى(ب) من المادة نفسها جاء: (تتحدد المنطقة حيث يكون الاكراد غالبية سكانها. ويثبت الاحصاء العام حدود المنطقة وفقاً لما جاء في بيان اذار)

ومع ان الاهمية التاريخية للاتفاقية المذكورة، تكمن في انها، ربطت وللمرة الاولى بين الشعب الكردى وحقه في التمتع بسلطته القومية على ارضه التى يعيش عليها، الا ان الوحدات الادارية خارج المحافظات الثلاثة(دهوك، اربيل، والسليمانية) بقيت غير مشمولة بـ"الحكم الذاتي"، مثلما بقيت وحتى الان، خارج نطاق المنطقة المحررة من اقليم كردستان العراق منذ سنة

١٩٩١. كما ان انسحاب الادارات المدنية والعسكرية في الاقليم سنة ١٩٩٢، لم يجرى على أسس عرقية او قومية، بل توقفت الحكومة العراقية في انسحابها عند خطوط اعتمدت الاسس العسكرية والأمنية. وبعد تحرير العراق سنة ٢٠٠٣ م، اعترفت السلطة المركزية الجديدة باقليم كردستان العراق بحدوده في اذار من العام المذكور، مما يعني بقاء تلك الوحدات الادارية ذات الاغلبية الكردية التابعة للسلطة المركزية. وقد عبر عنها قانون ادارة الدولة المؤقت لسنة ٢٠٠٤ م بـ((المنطقة المتنازع عليها)) في مادته(٥٨) دون تحديد الأراضي المشمولة بهذا التعريف، وعلى اساس الاحصاء المزمع، اجراءُ فيما بعد. وقد تم تحويل هذه المادة الى المادة(١٤٠) في دستور العراق الدائم والتى نصت على مراحل ثلاثة، هى: التطبيع، الاحصاء، الاستفتاء، وعلى ان تتم التسوية النهائية في كانون الاول من العام ٢٠٠٧.

يتضح مما سبق، ان ثمة مخاوف فعلية من قبل الحكومات العراقية، حول تثبيت او تداول مصطلح"كردستان"، او تحديده. مثلما ليس لديها تصور واضح حول الوحدات الادارية التى سوف يجرى تطبيق المادة(١٤٠) عليها.

من جانب آخر، فان المسؤولين الكرد، انفسهم، لم يتبلور لديهم وعلى امتداد القرن الماضى، الحدود الجغرافية للمنطقة الكردية في العراق .. ففي ضوء الادبيات السياسية للفترة التى تلت الحاق ولاية الموصل بالعراق، كانت طلباتها تتباين في تحديد الرقعة الجغرافية المطلوب ادارتها ذاتياً او اجراء تعميرها وتطويرها... ففى سنة ١٩٢٩، قدم عدد من النواب الكرد في البرلمان العراقى، مذكرة الى الحكومة العراقية والمندوب السامي البريطانى،

طالبوا فيها تشكيل ادارة كردية ذاتية مركزها ((دهوك)) وتضم الولاية: اربيل، السليمانية، وكركوك، ولواء جديد باسم((دهوك)).

وفي سنة ١٩٣٠، قدم الشيخ محمود الحفيد، مذكرة الى المندوب البريطاني في العراق، طالب فيها اقامة"كيان" كردى تحت اشراف بريطانيا يمتد من زاخو الى خانقين.

وتقدمت القيادة الكردية سنة ١٩٤٤، بمذكرة الى الحكومة العراقية، تطالب تشكيل(ولاية) كردستان من الوية: السليمانية، اربيل، كركوك، والاقضية الكردية في لواء الموصل وهى(زاخو، عمادية، دهوك، عقرة، الشيخان، سنجار) وقضائى خانقين ومندلى في لواء ديالى.

وفي سنة ١٩٦٣، تقدم الحزب الديموقراطي الكردستانى بمطاليبه في ضوء الميثاق الذى أبرمه العراق مع كل من سورية ومصر. وقد حدد المنطقة الكردية بالوية: اربيل، السليمانية، كركوك، والاقضية والنواحي التى تسكنها اكثرية كردية في لوائى الموصل وديالى. كما تقدم سنة ١٩٧٢ بقانون سماه(القانون الاساسى لولاية كردستان الفيدرالية)، وتضم محافظات : السليمانية، اربيل، كركوك، ودهوك بالاضافة الى اقضية سنجار، عقرة، تلكيف، الحمدانية من محافظة نينوى، واقضية خانقين ومندلى(عدا بلدروز)، ومركز قضاء المقدادية(شهربان)، وناحية المنصورية في لواء ديالى. فيما جاء في الادبيات السياسية للاتحاد الوطنى الكردستانى، ان المنطقة الكردية في العراق تبدأ في(مندلي عند الحدود الايرانية باتجاه سنجار عند الحدود العراقية ـ السورية).

وجاء في مشروع دستور اقليم كردستان العراق سنة ٢٠٠٣ م، ان الاقليم يتكون من محافظات دهوك، كركوك، السليمانية، اربيل واقضية: عقرة، الشيخان، سنجار، تلعفر، تلكف، ونواحى: زمار، بعشيقة، اسكى كلك،(من محافظة نينوى، بالاضافة الى أقضية: خانقين، مندلى، بدرة، في محافظتى ديالى و واسط، والمناطق التى تقطنها اكثرية كردية. ومثل ذلك ورد في مشروع دستور الاقليم لسنة ٢٠٠٥ م.

مما سبق يتضح بجلاء التباين في ترسيم حدود اقليم كردستان العراق من وجهة نظر المسؤولين الكرد، حيث كانت تصف بالمرونة، تبعاً طبيعة المرحلة التى كانت تمر بها القضية الكردية وموقف الحكومات المركزية فيها. ومع تزايد حماس الاطراف المعنية بتنفيذ المادة(١٤٠) من دستور العراق الدائم، والخاصة بالحل(العادل) و(النهائى) لمشكلة(المنطقة المتنازع عليها) اعلنت القيادة الكردية في الاقليم عن الموافقة على ترسيم حدود اقليم كردستان العراق، في خريطة تأخذ العوامل التاريخية والجغرافية بنظر الاعتبار، لتكون اساساً لتبيطق النظام الفدرالى عليها. وكان لي شرف اعدادها والاشراف عليها. وقد بلغت مساحة الاقليم فى ضوء ذلك اكثر من ١٨,٥٪ من مجموع مساحة العراق، تتوزع على النحو، الاتى (لاحظ الخريطة المرفقة).

مساحة اقليم كردستان العراق
بحسب الوحدات الادارية

الوحدة الادارية	% من مساحة الاقليم	% من مساحة المحافظة
محافظة دهوك	١١,٧	١٠٠
محافظة اربيل	١٨,٠	١٠٠
محافظة السليمانية	١٤,٠	١٠٠
محافظة كركوك	٢٦,١	١٠٠
محافظة نينوى	١٥,٣	٣٤,٤
قضاء خانقين	٤,٩	٥٣,٦ من محافظة ديالى
قضاء بلدروز(*)	٥,٥	
قضاء بدرة	٤,٥	٢١,٣ من محافظة واسط
المجموع الكلى	١٠٠	١٨,٥
(*) باستثناء مركز ناحية بلدروز		

وتأسيساً على ماسبق، فان التوصل الى تسوية(نهائية) و(عادلة) بشأن المنطقة المتنازع عليها، ربما ستكون المهمة الاصعب في هذه المرحلة التي يتم على اساسها، ليس الاعتراف النهائي بالوطن الكردى في العراق، حسب، بل و تحديد مستقبل القضية الكردية ايضاً.

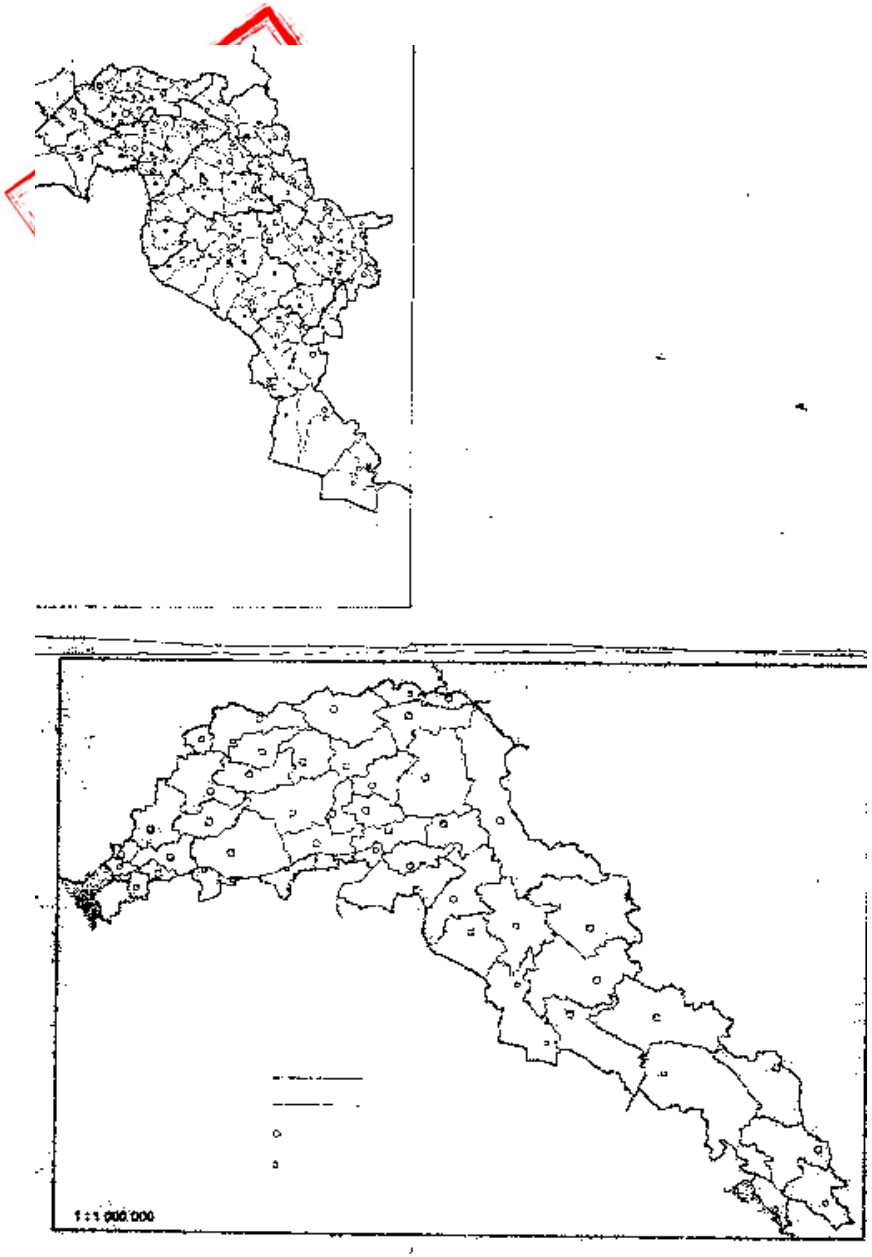

مه‌كتەبی بیر و هزر شیاری

مه‌كتەبی بیر و هزر شیاری

مصادر الدراسة

(١) كمال مظهر احمد كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير، الجزء الاول، مطبعة رينوين، السليمانية(بدون سنة الطبع)

(٢) مسعود البارزانى، البارزاني والحركة التحررية الكردية.

(٣) فريد أسسرد، المسألة الكردية بعد قانون ادارة الدولة العراقية مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٤ م.

(٤) محمد عمر مولود: الفيدرالية وامكانية تطبيقها في العراق، كوردستان، مطبعة وزارة التربية، ٢٠٠٣ م، اربيل.

(٥) حبيب محمد كريم، ملاحظات عابرة حول ثورة ايلول، مجلة الكادر، العدد ٢٩ لسنة ١٩٩٢، مطبعة خەبات، دهوك.

(٦) ئەنجومەنی نیشتمانی كوردستان، پرۆژەی دەستوری هەرێمی كوردستان ـ عیراق، هەولێر ٢٠٠٦ ز.

(٧) البرت. م. فتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتى، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٨.

التاريخ الجغرافى للمنطقة المتنازع عليها

تتمثل المنطقة(المتنازع) عليها، من وجهة نظر الجانب الكردى، بالاراضي خارج السلطات الادارية لاقليم كردستان العراق، والتى تعرضت لسياسة التعريب على امتداد القرن الماضى.

ومن المعروف ان العراق جغرافياً يمكن تقسيمه الى (انظر الخريطة):

١ـ المنطقة الجبلية ٢ـ السهل الرسوبي ٣ـ الهضبة الغربية

واذا كان(اقليم كردستان العراق) يقع في المنطقة الجبلية، و(اقليم الجزيرة في الهضبة الغربية، فان مصطلح(اقليم العراق) كان يقتصر على السهل الرسوبي، والذي كان يعرف تاريخياً بـ(ارض السواد).

وقد اكد تقرير لجنة عصبة الأمم لسنة ١٩٢٥، الخاص بحل مشكلة ولاية الموصل ذلك حيث جاء فيه، (ان العراق الحالي يتمثل بمناطق ثلاثة: هى العراق، الجزيرة وكردستان)، كما جاء فيه ايضاً، (ان حدود العراق لاتتجاوز خط(تكريت على نهر دجلة، و(هيت) على نهر الفرات.

وتعد مرتفعات حمرين حدوداً طبيعية بين التجمعات الكردية شمالاً والتجمعات العربية فى الجنوب. ومن ثم فان المنطقة(المتنازع)عليها تتمثل بالشريط المفاصل بينها والممتد من قضاء سنجار في محافظة نينوى، والى قضاء بدرة في محافظة واسط.

وفي حين استطاعت الموجات العربية المتتالية القادمة من الجزيرة العربية منذ الفتح الاسلامى وحتى اليوم، من صهر التجمعات السكانية في منطقة السهل الرسوبي، في البودقة العربية لغةً وثقافةً، وان تجعل(الاسلام) ديناً رسمياً في البلاد.... فان الجبال والمرتفعات، استطاعتا ان تقف دون ذلك والى حد كبير.... بحيث استطاعت العديد من الاثنيات(القومية)و(الدينية) الحفاظ

على خصوصيتها وعلى عاداتها وتقاليدها، الامر الذي جعل من هذه المنطقة(متحفا)اثنولوجيا متميزاً..

فإلى جانب الكرد، السكان التاريخيين للمنطقة، يعيش العرب، الوافدين اليها عبر زحف العشائر العربية منذ الفتح الاسلامي للعراق، بعد ان ضاقت بهم مناطقهم السابقة، فاضطروا الزحف نحو الشمال والشرق عبر مرتفعات حمرين ونهر دجلة باتجاه عمق الاراضي الكردستانية. وقد كان للحكومات العراقية وعلى امتداد القرن الماضى، دوراً فاعلاً في تهيأة كافة سبل الاستيطان لهم، حتى باتوا، اليوم يشكلون نسباً متزايدة من مجموع سكان المنطقة(المتنازع)عليها.

اما التركمان، فقد جاءوا الى المنطقة على مرحلتين، الاولى قبل الاحتلال العثمانى للعراق، والاخرى بعده. وبغّية السيطرة واستتباب الامن، اقام العثمانيون(حاميات)و(ثكنات) و(مواقع)عسكرية امتداداً من تلعفر في محافظة نينوى، وانتهاء بـ(قزلرباط)و(مندلي) في محافظة ديالى. وقد اصبحت تلك(المواقع) مراكز استيطان للعوائل والاسر التركية للجيوش القادمة من تركيا آنذاك. وبالتالي، فقد اخذ(التركمان) يشكلون نسباً متباينة من مجموع سكان المواقع التى استقروا فيها.

وبالاضافة الى الاهمية(الاثنوغرافية)، تتميز المنطقة(المتنازع)عليها، باهمية اقتصادية ايضاً، فهى، ومن خلال موقعها الجغرافي بين اقليمين جغرافيين متباينين. الاقليم الجبلي واقليم السهل الرسوبي، نشأت مراكز تجميع وتسويق للمنتجات الزراعية والحيوانية، عُرفت بـ(مراكز التسويق) ومنها مدن: الموصل، كركوك، سنجار، خانقين ومندلى .. الى جانب اهميتها

النفطية، حيث تعد حقول عين زاله، بابا گورگور ، والنفطخانه من ابرز حقول النفط في العراق.

وكانت هذه المنطقة، والتى تمتد من قضاء سنجار في محافظة نينوى، والى قضاء بدرة في محافظة واسط، هى الاكثر معاناة لسياسة الصهر القومى والتى تمثلت بحملات الترحيل والتسفير، وعمليات الابادة الجماعية والانفال .. حتى سقوط النظام العراقى البائد سنة ٢٠٠٣ م.

وتتمثل المنطقة، والتى اتخذت اسم(المتنازع عليها) في قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت، ومن ثم في دستورها الحالى، بالوحدات الادارية المبنية في الجدول ادناه .. وقد بلغت مساحة تلك المنطقة(٥١,٤)٪ من مجموع مساحة اقليم كردستان العراق، فيما تضم نحو نصف مجموع سكانه ــ لاحظ الخريطة (في ص ٢٧).

تأسيساً على ماورد في الاهمية الاستراتيجية للمنطقة، سعت السلطات العراقية الى وضع برامج، لتغيّير هويتها القومية لصالح الاقلية العربية، بهدف السيطرة عليها والتحكم فيها. فكانت سياسة التعريب، النهج الثابت التى اخطته لنفسها وعلى امتداد القرن الماضى، وفقاً للمحاور الرئيسة التالية:

١ـ محور تعريب منطقة الجزيرة غرب الموصل.

٢ـ محور تعريب كركوك.

٣ـ محور تعريب منطقة الكرد الفيليين شرق بغداد.

ولاشك في ان المادة(١٤٠) من دستور العراق الجديد والمادة(٥٨)

من قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت، يمثلان افرازات تلك السياسة ونتائجها الخطرة مستقبل القضية العراقية عموماً، والقضية الكردية على وجه الخصوص.

لقد تجمعت لدى المعنيين بالقضية الكردية، كماً هائلاً من الوثائق والمعلومات تعكس معاناة اهلنا في المنطقة المتنازع عليها، من حرمان وتشرد واستغلال ... بهدف مصادرة هويتهم القومية وتشويه تراثهم، وتزوير تاريخهم وحضارتهم.

ومن هنا بات على القيادات المعنية في اقليم كردستان العراق، مسؤولية تاريخية ـ امام جماهير المنطقة، في كيفية رفع الحيف عنهم، وايلائهم دورهم الحقيقي، ووضع آليات تتناسب وتتناغم مع جغرافية وتاريخ اهلنا هناك. ومن ثم انتشالهم من الحرمان، والاهمال، والضياع...

سكان ومساحة((المنطقة المتنازع عليها))

الوحدة الادارية الاقليم	السكان الى مجموع الاقليم	المساحة الى مجموع
قضاء سنجار	٩,٤	٧,٢
= تلعفر	١٢,٨	١١,١
= الشيخان	٢,٢	٣,٣
= تلكيف	٥,٠	٣,١
= الحمدانية	٤,٧	٢,٩
= مخمور	٦,٥	٦,٩
= كركوك	٢٥,١	١٣,٨
= الحويجة	٤,٨	٧,٧
= دوبز	١,٧	٤,٠
= كفرى	٤,٠	٥,٥
= دوزخورماتو	٨,٤	٥,٧
= خانقين	١٠,٥	٨,٧
= ناحية مندلي	٢,٦	٣,٠
= قزانية	٠,٩	٨,١
قضاء بدرة	١,٤	٩,٠

مه کتەبی بیر و هۆشیاری

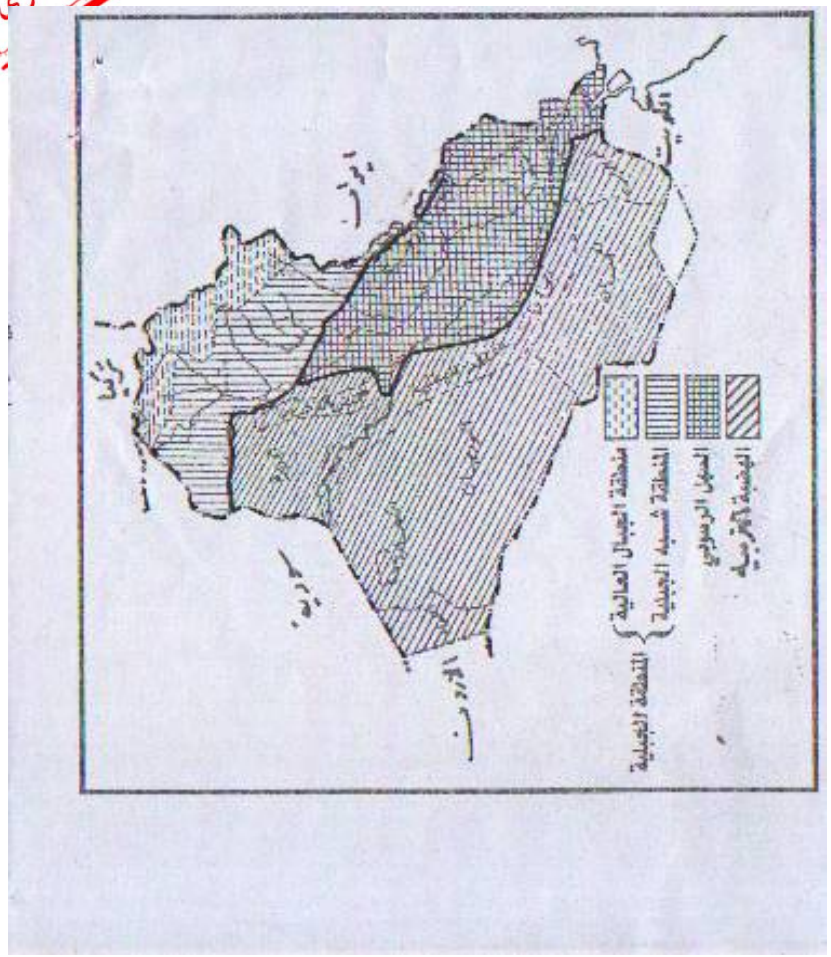

مه کتەبی بیر و هۆشیاری

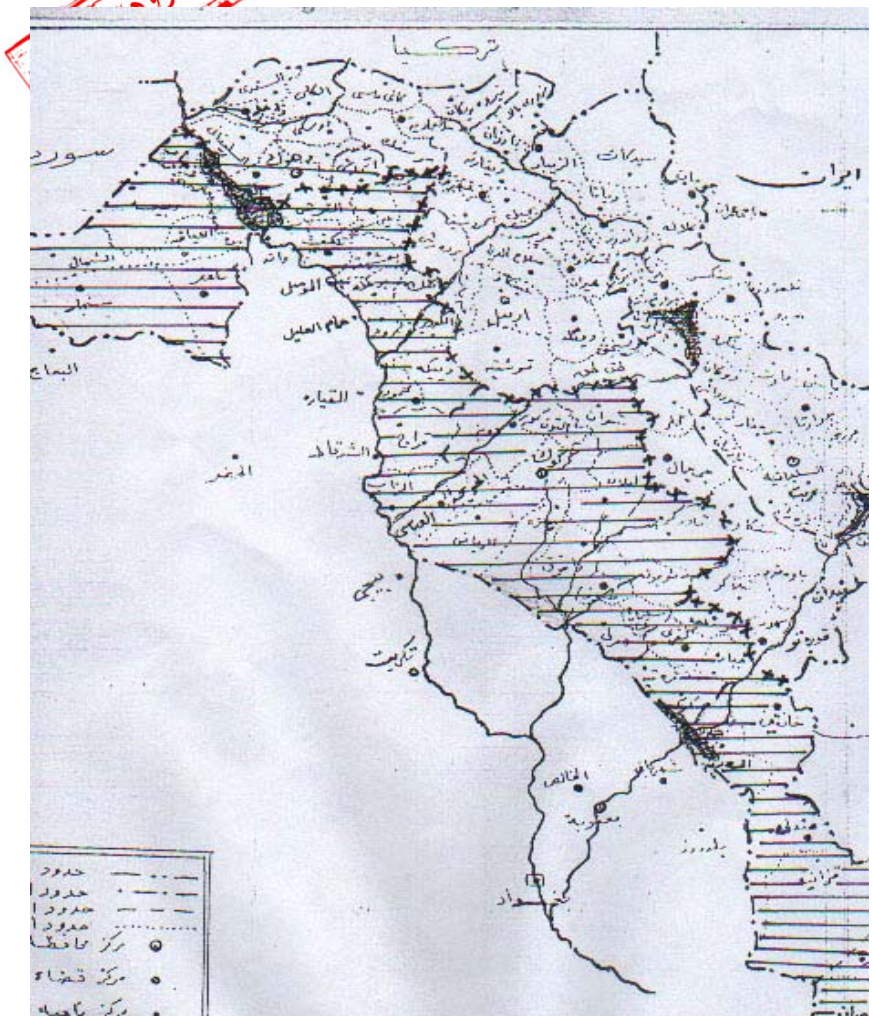

مه کتەبی بیر و هۆشیاری

المنطقة المتنازع عليها

من قانون ادارة الدولة الى الدستور الدائم

مه کتەبی بیر و هۆشیاری

المقـــدمـــة:

مع اول تهديد جدى للنظام البائد سنة ١٩٩١، وفي ظل انتفاضة الشعب العراقى، استطاع شعب كردستان العراق، ان يؤسس له كياناً سياسياً وقومياً على جزء من وطنه. وبمعنى آخر. ظل سكان الشريط الجنوبي لاقليم كردستان العراق، بعيداً عن رياح الحرية واستمر يعاني التشرد والظلم والحرمان حتى سقوط النظام المذكور سنة ٢٠٠٣ م.

ومن هنا، كان أهلنا في ذلك الشريط، يعانون وضعاً خاصاً وحالة متفردة سواء على الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعى، او على الصعيد السياسى ـ القومى.. مما جعله يشغل حيزاً في قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت وفي دستورها الدائم.. الامر الذى يعكس اهمية(المنطقة) الجيوستراتيجية ليس على مستوى القضية الكردية فحسب، بل وعلى مستقبل العملية السياسية في العراق.

ولعل في استقراء تاريخ العراق المعاصر، ما يدفعنا الى المقارنة بين الاوضاع التي تلت تأسيس الدولة العراقية، والحاق ولاية الموصل بها، وبين الحالة بعد سقوط النظام البائد، وبناء الدولة العراقية الحاضرة... فبينما ظهرت مشكلة(ولاية الموصل) بعد الحاقها بالعراق، بين تركيا والبريطانيين الحاكمين في العراق، الامر الذى دعاهما الى الاحتكام الى عصبة الامم والتى أوفدت لجنتها سنة ١٩٢٤ لـ(تقصي الحقائق عن الاراضي المتنازع عليها)برزت في الحالة الثانية مشكلة الشريط الجنوبي لاقليم كردستان

العراق تحت اسم(المنطقة المتنازع عليها)، ضمن المادة(٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية والتى رحلت الى المادة(١٤٠) في دستور العراق الدائم. ومثلما ارسلت(عصبة الامم) لجنتها الى(الاراضي المتنازع عليها) لتقصى الحقائق ارسلت(الامم المتحدة) وفداً لـ(تقصى الحقائق)عن(المنطقة المتنازع عليها)سنة ٢٠٠٤م.

ومن الممكن القول، ان الجهود التى بذلت في حل مشكلة(المنطقة) تمخضت عن المادة(٥٨) من قانون ادارة الدولة والمادة(١٤٠) من الدستور الدائم، كما بينا، وقد اكدتا على:

اولاً: تطبيع الاوضاع في المنطقة من خلال.

١ـ عودة المهاجرين والمهجرين الى ارضهم وديارهم.

٢ـ اعادة الوافدين الى المحافظات التى جاءوا منها.

٣ـ العودة الى التشكيلات الادارية السابقة.

ثانياً: قيام احصاء سكانى شامل.

ثالثا: اجراء استفتاء لمواطني(المنطقة) خلال سقف زمني ينتهي في ٣١ كانون اول سنة ٢٠٠٧م.

وحتى ذلك الوقت، فان ثمة مهام امام الشعب الكردى ممثلاً بمؤسساته المدنية والثقافية والسياسية.. لتحديد الآلية الافضل للوصول الى الاهداف المتوخاة من البنود الخاصة بـ(المنطقة).

ومن المعلوم، ان تحديد(المنطقة المتنازع عليها) لاتتضمنه المادة(٥٨) ولا المادة(١٤٠) المشار اليها آنفاً، باستثناء مدينة كركوك، وهى بالتالي تمثل اجتهادات الاطراف المعنية حول حدود (أقليم كردستان)عموماً.

جدير بالاشارة، الى ان تحديد(المنطقة الكردية) في العراق، لم يتبلور الاّ حديثاً. فبعد الحاق ولاية الموصل بالدولة العراقية سنة ١٩٢٥، كان رد فعل الشعب الكردى قد تمثل بالانتفاضات والحركات المضادة لذلك(الالحاق)، الا ان مطاليب هذا الشعب كانت لاتتجاوز يومها(الادارة الذاتية) لمناطق معينة بين نهرى الزاب وسيروان، او في مناطق، رواندوز، عقرة، والعمادية.

وفى عام ١٩٢٩ قدم عدد من النواب الكرد في البرلمان العراقى مذكرة الى الحكومة العراقية والمندوب السامي البريطاني، يطالبون فيها تحديد الوية(محافظات): اربيل، السليمانية، كركوك، وانشاء لواء جديد يكون مركزة دهوك في مفتشية عامة يتولى رئاستها احد الاكراد، وقدم الشيخ محمود الحفيد سنة ١٩٣٠ مذكرة الى المندوب البريطاني، يطالب فيها باقامة كيان كردى تحت إشراف بريطانيا، بين زاخو وخانقين.

ومن الملاحظ ان المسؤولين في الحكومة العراقية، لم يجدوا غضاضة في استعمال مصطلح(الاكراد) او(الشعب الكردى) او حتى(القومية الكردية) في مخاطباتهم الرسمية، لكنهم كانوا ولا زالوا، يتحسسون ازاء مصطلح"كردستان" حتى بعد قيام النظام الجمهورى. فالدستور العراقى المؤقت لسنة ١٩٥٨، ورغم ماورد في مادته الثالثة في(ان العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن)، لم يشر الى منطقة كردستان او حدود الوطن الكردى في العراق.

وجاءت اتفاقية اذار سنة ١٩٧٠ لتضع اللبنة الاولى في هذا الطريق، حيث تم فيها، الاقرار بالخصوصية القومية للشعب الكردى، وبـ(منطقة كردستان)

كوطن لهم، لكن تحديد هذا الوطن لم يتم لان الاحصاء الذي كان مزمعاً اجراؤه قد تأجل الى اشعار آخر.

ومع ان مفاوضات الجبهة الكردستانية مع الحكومة العراقية بعد انتفاضة اذار سنة ١٩٩١م ذهبت ابعد من ذلك في استعداد الاخيرة لتوسيع منطقة(الحكم الذاتي)، الا انها وصلت الى طريق مسدود فيما بعد.

وعندما سحبت السلطات العراقية، اداراتها من اقليم كردستان العراق سنة ١٩٩٢، اعتمدت في رسم حدوده، على الاسس العسكرية والامنية، فيما اطلق عليه بـ(الخط الاخضر)! الذي امتد من فيشخابور على نهر دجلة(شمالاً) والى خط كفرى ـ خانقين(جنوباً)، عازلة مساحة واسعة من المنطقة الكردية، اطلق عليها فيما بعد(المنطقة المتنازع عليها).

وتأسيساً على ماسبق، يلاحظ ان ثمة(ضبابية) تحيط بمفهوم(اقليم كردستان العراق) من الجانب الحكومى. لذلك كان ترسيم الحدود، دائماً هو الخط الاحمر، الذى تنتهى عنده المفاوضات. فيما كان الجانب الكردى، اكثر وضوحاً وثباتاً، متخذاً الاساس التاريخي ـ الجغرافى قاعدة له في ذلك الترسيم.

وتتفق الحكومات العراقية، في ان(مواقع)في المنطقة المتنازع عليها لاتحتاج الى احصاء او استفتاء لمعرفة انتمائها القومى، لكنها تصّر وبشدة في المواقع الاخرى، بحجة تنوع تركيبها الاثنوغرافى ومشاعر اهلها القومية، او الدينية او حتى الاقتصادية، مما دفع بتلك الحكومات، العمل على احتوائها والسيطرة عليها من خلال العديد من الوسائل والاساليب التى من شأنها ان تغير في تكوين سكانها القومى، لصالح الاقلية العربية.

من جانب آخر، فان القيادات الكردية، ولاسيما بعد سقوط النظام السابق والاتفاق على صيغة(الفدرالية) للدولة العراقية الجديدة، تعرضت ولا تزال الى ضغوطات داخلية واقليمية، ظاهرها الحرص على وحدة الوطن وسلامة اراضيه، وحقيقتها التنكر للحقوق القومية المشروعة للشعب الكردى.

ومع ذلك فان النصوص التى وردت بخصوص(المنطقة المتنازع عليها) سواء في قانون ادارة الدولة أو في الدستور العراقى، تعد خطوة ايجابية فى التسوية المنشودة لمستقبل المنطقة، اذا ماجرت الامور وفقاً للمراحل التى تم الاتفاق عليها، ذلك لان تلك النصوص، لم تحدد(المنطقة)، ولا آليات (التطبيع) بشكل مفصل، وبالتالى عدد السكان الذين شملهم الاستفتاء فلا غرابة ان تمر كل تلك الفترة منذ صدور قانون ادارة الدولة سنة ٢٠٠٤ م وحتى اليوم دون ان تتقدم خطوات جدية وعملية في طريق تنفيذ تلك النصوص او جزء منها!.

ومن هنا، فان التوصل الى تسوية(نهائية) بشأن(المنطقة)، ربما تكون المهمة الاصعب في هذه المرحلة التى سيتم في ضوئها ليس ترسيم حدود(الاقليم) حسب، بل ومستقبل القضية الكردية في العراق.

التوصيات : في ضوء هذه الدراسة يمكن تحديد متطلبات هذه المرحلة وعلى النحو الاتي، بهدف تطوير الموقف الكردى في المنطقة المتنازع عليها:

١ـ تشكيل لجنة عليا، تتمثل فيها اختصاصات سياسية واكاديمية(في القانون والسياسة والتاريخ والجغرافية، وممثلى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية، تكون مرتبطة بالسيد رئيس الاقليم او رئيس وزراءه تأخذ على عاتقها تحديد مراحل العمل حتى يوم الاستفتاء.

٢ـ المشاركة الفعالة للبرلمانيين الكرد في مجلس النواب والوزراء الكرد مع(السلطة التنفيذية) ، بهدف الاسراع في تنفيذ الفقرات الخاصة بالمنطقة المذكورة والواردة في الدستور العراقى، وعدم الاتكال على الاخرين في ذلك.

٣ـ وضع خطة من قبل الاعلامين لتهيأة مواطني المنطقة، ليوم الاستفتاء والسعى لرفع استعدادهم القومى لصالح القضية الكردية.

٤ـ وضع دراسة للوصول الى افضل الصيغ لاستثمار احصاء السكان القادم واسس الاستفادة من نتائجه في عملية الاستفتاء المذكورة.

مه کتەبی پیرۆز هۆشیاری

المنطقة المتنازع عليها

الحاضر والمستقبل

مه کتەبی پیرۆز هۆشیاری

يمثل الموقع الجغرافي لاقليم كردستاني العراق، دوراً محورياً في سياسة الاقليم الداخلية والاقليمية والدولية. فهو الى جانب كونه جسراً يربط البحر المتوسط بدول الخليج وجنوب اسيا عبر العراق، يعد ايضاً، حلقة وصل بين العراق وايران والشرق الاسلامي من خلال طريق خراسان التاريخي، أو ما كان يسمى بطريق(الحرير الصيني)، انظر الخريطة في ص ٤٤.

ومن المعروف، ان الموقع الجغرافي لاية وحدة سياسية، يعكس، الوضع السياسي لها، من خلال تحديد او رسم نمط العلاقات مع مايجاورها او يتصل بها من اقاليم ودول. ناهيك عما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية او اجتماعية بل وحتى عسكرية... لقد قدرّ لاقليم كردستان العراق، ان يجاور شعوباً اقليمية، يُمثل كل منها تاريخاً، وحضارة.. اعني بها الشعوب الايرانية، التركية، والعربية.. حاول حكامها على مدى التاريخ، احتواء الشعب الكردى وصهره في بودقة شعوبها... ولايزال هناك من يدعى ان هذا الشعب جزء منه وارضه جزء من وطنه!!

ومنذ تأسيس الدولة العراقية، والحاق ولاية الموصل بها، سعى الحاكمون حثيثاً الى تطبيق سياسة الاحتواء القومى المذكورة، في محاولة لصهر الكرد في بودقة الشعب العربي في العراق وسلكوا في تنفيذ ذلك كل سبيل.. حتى بلغ الامر حد استعمال اسلحة الدمار الشامل والقتل الجماعي والتطهير العرقى للارض والانسان معا..

وحينما قيض الله للشعب الكردى ان يتحرر عقب انتفاضة اذار سنة١٩٩١، بقيت اجزاء من وطنه ترزح تحت سيطر الحكومة العراقية، يعانون استمرار الضياع القومى من خلال حملات التهجير والتسفير ورزع المنطقة

بالمستوطنين العرب القادمين من خارجها وتضم هذه المنطقة شريطاً من الارض يمتد من قضاء سنجار في محافظة نينوى وحتى محافظة بدرة في محافظة الكوت(واسط)، انظر الخريطة المرفقة.

وحتى بعد تحرير العراق سنة ٢٠٠٣م، استمرت معاناة اهلنا في المنطقة المذكورة والتي حملت اسم"المنطقة المتنازع عليها" في قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت وكذلك في الدستور العراقي الجديد، حيث بقيت خارج ادارة اقليم كردستان العراق.. وكانت المعاناة مشتركة سواء بالنسبة للذين صمدوا بوجه التهجير والتسفير، يحملون هموم الوطن، او لأولئك الذين كتب الله لهم الغربة.. ينتظرون يوم العودة الى الاهل والوطن.. من خلال تنفيذ المادة(١٤٠) من الدستور العراقي الجديد... لقد حددت المادة المذكورة، سقفاً زمنياً لاجتياز المراحل الثلاثة التي تضمنتها، وهي:

التطبيع والاحصاء والاستفتاء، وذلك نهاية عام ٢٠٠٧: لكن الواقع على الارض يشير الى من مرحلة التطبيع، لم تزل في بداية الطريق ولايزال الآلاف من سكان المنطقة(المتنازع عليها)، ينتظرون العودة الى الديار.. فيما بقي الآلاف من المستوطنين العرب حيث هم.. دون ان تهزهم رياح المادة(٥٨) من قانون ادارة الدولة التي مضى على الاعتراف بها اكثر من سنتين، او حتى المادة(١٤٠) من دستور العراق الدائم!! مثلما بقيت الحدود الادارية التي مزقت الاهل والوطن دون توحيد.

خطوات على الطريق : لاشك في ان المادة(٥٨) والمادة(١٤٠) المشار إليهما، تمثلان خطوة مهمة في الطريق الصحيح لحل مشكلة ظلت مستعصية على مدى عدة عقود وحالت دون الوصول الى حل سلمي وعادل للقضية الكردية في العراق.

ويقيناً، فان الافتقار الى الاساليب(الديموقراطية) لدى السلطات الحاكمة في العراق، حال دون الوصول إلى ذلك، وهو ما اشار اليه صراحة السيد رئيس حكومة اقليم كردستان في استعراضه لمنهاج حكومته الموحدة، مشيراً الى انه بالديموقراطية والسلام يتم إعادة المنطقة (المتنازع عليها) الى الوطن.

إن شعار(الديموقراطية) كحل اساس لقضايانا المصيرية لم يكن جديداً على القيادة الكردية بل كان ولايزال شعاراً مركزياً منذ ثورة ايلول سنة ١٩٦١، حينما اعتمدت شعار(الديموقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان)ثم(الديموقراطية للعراق والفدرالية لكردستان)، ايماناً منها ان اي حل للقضية الكردية دون الاستناد على الاساليب الديموقراطية، لايكتب له الدوام. فكان شعار(الديموقراطية للعراق) سابقاً لحقوق الشعب الكردى واهدافه الحكومية... فما جدوى المعاهدات والاتفاقيات مالم تكن(الاساليب والمبادئ) الديموقراطية سياجا لها.. وقاعدة لديمومتها واستمرارها..

لقد حدثنا التاريخ المعاصر العراق .. عن اتفاقيات ومعاهدات تم عقدها مع السلطات العراقية، سرعان مااصبحت اثراً بعد عين! في ظل الافتقار الى الديموقراطية.. ويقوم النظام فيه على اساس الحكم الشمولي!؟ ولعل اقرب مثال على ذلك اتفاقية اذار لسنة ١٩٧٠، حيث كان مقرراً اجراء احصاء يعيد المناطق(المتنازع عليها) الى منطقة كردستان(للحكم الذاتي). وهانحن

اليوم ننتظر احصاء جديداً في ظل المادة(١٤٠) المذكورة، ليعيد الارض والاهل الى الوطن.. ان شهوراً قليله باتت تفصلنا عن مرحلة اجراء تعداد لسكان المنطقة المذكورة، ومن ثم الاستفتاء المزمع اجراؤه بعدها، دون ان نجد خطوات عملية على الطريق! الامر الذي تولد لدى شريحة واسعة من جماهير شعبنا ، لاسيما في المنطقة المعنّية مخاوف من ان يُعيد التاريخ نفسه!!

وتأسيساً على ذلك، فان ثمة حاجة ملحة لدراسة الفقرات الخاصة بالمادة(١٤٠) من دستور العراق الجديد، لئلا يصبح مصدر قلق لشعبنا الكردى، او مراكز توتر تمثل خطراً على وحدة الوطن. ومن هذه الفقرات:

١ـ لم يجرى تحديد(المنطقة)المتنازع عليها في المادة(١٤٠)، كما لم يرد ذلك في المادة(٥٨) من قانون ادارة الدولة المؤقت، باستثناء كركوك، ودون تحديد المقصود بها المدينة او المحافظة، مما يفتح باب(الاجتهاد) واسعاً امام المعنيين بتنفيذ هذه الفقرة.

٢ـ على الرغم من تحديد المراحل الخاصة بتنفيذ المادة(١٤٠) المتمثلة بالتطبيع والاحصاء والاستفتاء، الاّ انها لم تحدد آليات العمل او السقف الزمني لكل مرحلة، مما كان له ابعاده في عملية التباطىء في تخطي المرحلة الاولى حتى الان.

٣ـ لم يحدد موعد الاحصاء المزمع اجراؤه في المنطقة، او الاسس التى سيتم الاخذ بها، ولا اللجان التحضيرية للاعداد له، مع ان اي تعداد للسكان، يسبقه اعداد له في موعد يتناسب واهميته.

٤ـ اما بخصوص مرحلة الاستفتاء، والتى تعد اهم المراحل حجماً، وعلى نتائجها يتوقف الحل النهائى لمشكلة المنطقة(المتنازع عليها)، فانه لم يرد في

المادة المذكور اية آلية لتفريغ نتائج الاستفتاء ولا المنطقة التى يشملها او السكان الذين يحق لهم ذلك، وهل يتم فرز النتائج على اساس المحافظة او وحداتها الادارية الاصغر او على اساس الموقع السكنى، مدينة كانت او قصبة او قرية..

في ضوء ما سبق، فان امام القيادة السياسية للاقليم مسؤولية تاريخية في التعامل مع هذه المسألة او الخروج بنتائج تتناسب والمكاسب والانجازات التى تحققت حتى الان.. ولاشك في ان تشكيل وزارة تختص بشؤون المناطق خارج الاقليم، هو تطور نوعي في اداء تلك القيادة، ونظرة بعيدة لما تتوقعه من احداث قادمة تمس جوهر القضية الكردية وتداعياتها المستقبلية.

وبهذه المناسبة تدعو الدراسة الى:

١ـ دعم الوزراة الخاصة بشؤون المناطق خارج الاقليم بالعديد من المتخصصين بشؤون المنطقة ليكونوا نواة لاقامة مركز دراسات وبحوث ذات علاقة بمختلف جوانب السكان ومتغيراتهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية..

٢ـ تعزيز دور الاعلام في استنهاض مشاعر المواطنين في المسيرة الحالية للاقليم ويرفع استعدادهم للمشاركة في تلك المسيرة.

٣ـ المشاركة الفعلية للقيادات الكردية في بغداد للسلطة التنفيذية المعنية بتنفيذ المادة(١٤٠) المذكورة وعلى امتداد مراحلها الثلاثة من خلال آلية فاعلة ومستمرة.

ان انهاء مشكلة(المنطقة المتنازع)عليها بحلول عادلة ومقنعة لكل الاطراف المعنية من خلال الاعتماد على رغبات السكان"اصحاب الارض

انفسهم، سيسدل الستار عن قضية كانت والى عهد قريب تستنزف الكثير من امكانات وطاقات البلاد ، بل وحتى سيادته واستقلاله.. كما ان الوصول الى تنفيذ الفقرات الخاصة بالمادة(١٤٠) من دستور العراق بشكل ديموقراطي ... وسلمي .. سيعزز العلاقات بين الشعبين العربي والكردى لصالح وحدة الارض والوطن.

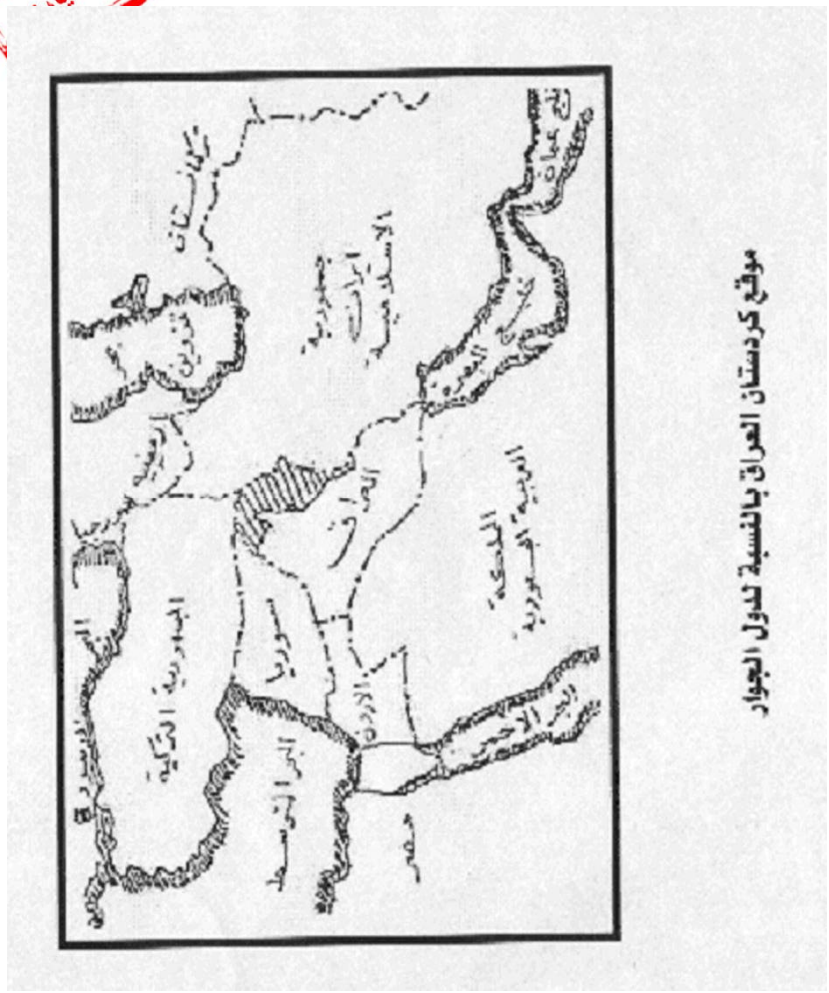

موقع كردستان العراق بالنسبة لدول الجوار

ملاحظات على المادة(١٤٠)
من دستور العراق الدائم

في استقراءٍ لتاريخ الحركة الكردية في العراق قطعت القضية الكردية وعلى امتداد القرن الماضى شوطا بعيداً في مسيرتها نحو تحقيق اهدافها القومية المشروعة، وكانت(الديموقراطية) للعراق الشعار المركزي والاكثر اهمية في تلك الاهداف، سواءٌ في المطالبة ب (الحكم الذاتي) سابقاً او(الفدرالية) فيما بعد. شعوراً من القيادة الكردية في ان اعتماد الاساليب الديموقراطية كفيل باستجابة حقيقية للاطراف المعنية. ولم يأتي هذا الشعار(الديموقراطية للعراق) من فراغ بل كان نتيجة مخاض عسير مرت به القضية الكردية، جعلت ثمة ربط جدلي بين استيفاء الشعب الكردى لحقوقه والديموقراطية. وهذا الربط الجدلى فرضه منطق التاريخ المعاصر للقضية الكردية، ومن متابعة المفاوضات التى جرت بين القيادات الكردية والحاكمين في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى اليوم.

ومن المعروف ان سحب السلطات العراقية البائدة اداراتها من المنطقة الكردية سنة ١٩٩٢، لم تأخذ العوامل القومية بنظر الاعتبار في تحديد مواقعها الجديدة. بل اعتمدت الاسس العسكرية والامنية، الامر الذي عزل مساحات واسعة عن اقليم كردستان العراق وابقاها تحت سيطرتها. وهى المنطقة التى سميت فيما بعد(المتنازع عليها) والتى تعد اليوم الشغل الشاغل للمعنيين بالقضية الكردية.

ان ماورد في المادة(١٤٠) من الدستور العراقي الحالى حول المنطقة المتنازع عليها ما يشجع في الوصول الى تسوية عادلة لتحديد الوطن القومى الكردى في العراق لاسيما بعد ان تم في ضوء تلك المادة تحديد المراحل الاساسية الثلاث لحل المشكلة وهي:

١ـ **التطبيع**: والمتمثل بعودة الوافدين العرب الى محافظاتهم التى جاءوا منها واعادة المهجرين والمهاجرين الى المنطقة، وكذلك اعادة ترسيم الخريطة الادارية لها.

٢ـ **الاحصاء**: وذلك لمعرفة من يشملهم الاستفتاء وعددهم.

٣ـ **الاستفتاء**: حيث يتم في ضوء نتائجه حسم عائدية المنطقة.

كما ورد في المادة المذكورة تحديد نهاية كانون الاول للسنة القادمة(٢٠٠٧) موعداً لتنفيذ تلك المراحل. وقد احسن السيد رئيس الوزراء(الاستاذ المالكى) بتعين سقف زمنى لكل مرحلة من المراحل المذكورة.

من جانب اخر فان ثمة ملاحظات على الفقرات اعلاه والخاصة بالمادة ١٤٠ من دستور العراق الجديد، تعد(ثغرات) تحتاج الى المزيد من الدراسة والبحث بل وباتت تشكل مصدر قلق لجماهير شعبنا في الاقليم لاسيما وقد مر عام ونصف منذ الموافقة على المادة(٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت والتى كانت الاساس الذى بنيت عليه المادة(١٤٠) المذكورة دون ان تتقدم الحكومة العراقية بخطوات جدية في التنفيذ.

ومن هذه الملاحظات مايلي:

١ـ ان المادة(١٤٠) من دستور العراق الدائم وقبلها المادة(٥٨) من قانون ادارة الدولة المؤقت، لم تحدد المنطقة المتنازع عليها باستثناء الاشارة الى كركوك دون ذكر المقصود بها المدينة ام المحافظة، مما يفتح باب(الاجتهاد)واسعا امام المعنيين بالتنفيذ.

٢ـ تبدأ محاور التسوية ب(التطبيع)، ثم(الاحصاء)، ف(التنفيذ) كما ذكرنا الا ان الفقرات ذات العلاقة لاتشير الى آليات العمل لتخطى هذه

المراحل، وربما كان هذا هو سبب في التباطىء الذي اتسمت به حكومة السيد(الجعفري). فالفقرات الخاصة باعادة المهجرين والمهاجرين، وعودة الوافدين وكذلك اعادة تشكيل الحدود الادارية للمنطقة.. لم تحدد طريقة تنفيذها وكانت احدى ابرز المآخذ على الحكومة العراقية السابقة.

٣ـ كما ان المادة(١٤٠) لم تحدد في اشارتها الى الاحصاء القادم، المنطقة التي سيشملها الاحصاء، او الاسس التى ستعتمد في ذلك، مع العلم ان اى احصاء سكانى، يسبقه تشكيل هيئة خاصة للتحضير له بوقتٍ يتناسب واهمية التعداد والغرض منه وهو ما لم يتم حتى الان.

٤ـ اما مرحلة(الاستفتاء) والتى تمثل اهم واخطر المراحل جميعاً، وفي ضوء نتائجها يتوقف الحل النهائى للمنطقة. فلم ترد في المادة المذكورة اية اشارة الى الذين يشملهم الاستفتاء او طريقة(تفريغ) نتائجه وهل سيتم الفرز على اساس المحافظات او وحداتها الادارية او سيتم على اساس المركز السكنى؟!

٥ـ ان مثل هذه الملاحظات ينبغى دراستها بجدية ومن قبل ذوى الاختصاص واصحاب العلاقة لتحدد في ضوءه اليات ومتطلبات كل مرحلة والبدائل في حالة العكس. بما يدخل الاطمئنان الى النفوس قبل وقت مناسب.

وتأسيساً على ماسبق فان امام القيادة الكردية مسؤولية تاريخة كبرى، في التعامل مع هذه المسألة والخروج بنتائج تتناسب والمكاسب والانجازات التى تحققت حتى الان.

١. تشكيل هيئة عليا من تخصصات ذات علاقة بالمنطقة المتنازع عليها والتى وردت في الدستور الدائم للعراق، تأخذ على عاتقها دراسة افضل السبل وافضل الاليات لتنفيذ المراحل المذكورة في المادة(١٤٠).

٢. مساهمة الاعلاميين الفاعلة والمكثفة في استنهاض المشاعر القومية للمواطنين في المنطقة المتنازع عليها ورفع استعدادهم القومى والوطنى لصالح القضية الكردية.

٣. المشاركة الفاعلة من القيادة الكردية في الاقليم وكذلك المسؤولين الكرد في بغداد، للسلطة التنفيذية المعنية بتنفيذ مراحل المادة الخاصة بالمنطقة والمتمثلة بالتطبيع والاحصاء والاستفتاء.

٤. في حالة التلكوء في تنفيذ الفقرات الخاصة بالمادة(١٤٠) او ظهور عقبات في طريق تنفيذها، فمن المهم التفكير ببديل مناسب في عملية الاستفتاء من قبيل عدم مشاركة الوافدين العرب اللذين لم يعودوا الى اوطانهم بالاستفتاء من جهة، والسماح للمهجرين والمهاجرين من ابناء المنطقة ممن لم تسمح لهم الظروف في العودة، المشاركة في الاستفتاء.

المادة(١٤٠) وهواجس التفعيل والتأجيل

هل أخذت مشكلة المنطقة(المتنازع)عليها، تدخل النفق المظلم!؟ وبتنا نسعى اليوم من جديد.. في البحث عن الضوء الذى يهدينا الى الطرف الاخر من ذلك النفق!؟ وهل بدأت ثقتنا تهتز بتنفيذ المادة(١٤٠) من دستور العراق الجديد.. بعد ان كان لنا نوراً وهدى في طريق الحل النهائي والعادل للمشكلة!؟ وهل اقترب العد العكسى، لمنجزات القيادة الكردية ومكاسبها!! وبالتالي هل، (حان) الموعد، للسلطة التنفيذية لتفعل مالم تفعله بعد! من برامج وخطط لـ((تنقية)) تلك المكتسبات وتشذيبها!؟

أسئلة كثيرة من هذا القبيل، اخذت تراود اذهان المواطنين، وهواجس اكثر في طريقها اليهم، بعد تردى الاوضاع الامنية والاقتصادية في العراق واتساع دائرة الاضطراب وعدم الاستقرار، لتصل أوارها مناطق لم تصلها من قبل، وتبتلي بها طوائف وجماعات لاناقة لهم فيها، ولا جمل، وتسببت بالتالي في تعطيل العديد من القرارات والقوانين الاكثر اهمية ذات الصلة بسيادة العراق ومستقبله، مما خلق مخاوف لدى مواطنى الاقليم، في احتمال تعطيل او تأجيل جملة من القرارات والقوانين الخاصة بالمسألة الكردية، ومنها المادة(١٤٠) من دستور العراق، الخاصة بحل مشكلة المنطقة المتنازع عليها.

ونحن في اقليم كردستان العراق، لنا تجارب غير مشجعة مع الحكومات المركزية، منذ تأسيس الدولة العراقية.. حيث تزايد احساس الشعب الكردى بالظلم والحرمان والتشرد مع مرور الزمن.. حتى كتب الله له الخلاص في انتفاضة اذار سنة ١٩٩١. ولم تسعفه كل المعاهدات والاتفاقيات التى أبرمت بين القيادة الكردية والحكومات المركزية.. الأمر الذى يجعل اى اتفاق بين

الطرفين، موضع دراسة تفصيلية، شاملة.. تأخذ بنظر الاعتبار نتائج تلك التجارب، وابعادها على التاريخ المعاصر للعلاقات بينهما.

ولاشك في ان ظهور(المنطقة المتنازع عليها)كمشكلة في قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت، ثم في دستورها الدائم.. ابرز دليل على فشل الاتفاقات السابقة في الوصول الى الحل المنشود للقضية الكردية في العراق، ولعل اهمها: اتفاقية اذار لسنة ١٩٧٠، والتى تضمنت قيام احصاء سكانى في نفس السنة المذكورة، لحل مشكلة(المنطقة) المتنازع عليها والتى كانت خارج منطقة كردستان للحكم الذاتي. لكنه سرعان ما أعلن عن(تأجيل) الاحصاء.. الى اشعار آخر. ومن ثم اخذت الانحرافات عن روح الاتفاقية تتزايد، حتى آل الامر العودة الى المربع الاول.

واذا كانت اجزاء واسعة من اقليم كردستان العراق، قد تحررت بعد انتفاضة سنة ١٩٩١ فان سكان المنطقة(المتنازع)عليها، ظلوا يعانون الظلم والتشرد.. وكوابيس الصهر القومى.. حتى سقوط النظام البائد سنة ٢٠٠٣م، فلاغرو ان يهلهل اهلها عالياً ويصفقوا طويلاً، اكثر من اية منطقة اخرى في العراق، وبما يوازى معاناتهم وتضحياتهم. لكن فرحتهم لم تدم طويلاً.. اذ سرعان ماعادت المخاوف والهواجس تقضَ مضاجعهم بعد ان تقرر بقاء منطقتهم، خارج الاقليم، على أمل الحل(المنشود) في قانون ادارة الدولة لسنة ٢٠٠٤م ثم دستور العراق لسنة ٢٠٠٥م.. وهكذا عاد المواطنون من جديد، يحلمون بالمكاسب والانجازات التى يتمتع بها اخوتهم في اقليم كردستان العراق.

لقد لقيت المنطقة(المتنازع)عليها، هذه(الخطوة) و(الاهمية) من قبل كلا الطرفين: العربي والكردى، على صعيد المفاوضات بينهما. فلم يُسلّم الطرف الاول بمطاليب القيادة الكردية بضرورة الحاقها بالاقليم، مثلما لم تستطع القيادة الكردية، اقناع الاخرين في الامتداد التاريخي ـ الجغرافي للاقليم.، وبالتالي اضطر الطرفان الاتفاق على(تعليق) القضية الى وقت آخر باعتبارها منطقة(متنازع) عليها، واحتلت موضعا لها في قانون ادارة الدولة المؤقت وكذلك في دستوره الجديد. ويقوم الحل النهائى للمنطقة، على ثلاث مراحل هى: التطبيع والاحصاء والاستفتاء.

ومع مرور اكثر من نصف الفترة المخصصة للحل النهائى، فان المرحلة الاولى لم تزل في بداياتها، وكلفتها الكثير من الصعوبات بما يجعل الوصول الى الحل النهائى أمرا مستبعداً خلال الفترة المقررة.. الأمر الذي يدفع المواطنين في المنطقة التساؤل عن أيسر وراء ذلك! وبالتالى تزايد الهواجس والمخاوف في الوصول الى حل لمشكلاتهم.. لاسيما في ظل الاوضاع الامنية والاقتصادية المتداعية في العراق..

ان عدم الاستقرار الذي يعانى منه العراقيون، واضطراب الأمن، وسوء الاحوال الاقتصادية.. يجب الا يكون مبرراً لتعويق او تأجيل البنود الخاصة بالمادة(١٤٠)، وقد لوحظ، انه ومع كل بادرة مشجعة من قبل الاطراف المعنية بحل مشكلة المنطقة المتنازع عليها، تتزايد وتائر عدم الاستقرار وتتصاعد ظواهر الاضطراب الأمنى ولاسيما في المحافظات ذات العلاقة بالمنطقة مثل محافظات: (نينوى، كركوك، صلاح الدين، وديالى)، مما يعكس

العلاقة بين تصاعد اساليب الارهاب افقيا وعموديا وبين السعي للحل النهائي للمنطقة.

وفي ضوء ماسبق يمكن ملاحظة مايأتي:

١ـ ان امام القيادة الكردية(تجربة) جديدة مع الحاكمين في بغداد، تضاف الى تجاربها السابقة لاسيما تلك التى تتعلق بـ(المنطقة المتنازع عليها)، مع اختلافٍ في الاساليب والامكانات. وإذا كانت مشكلة(ولاية الموصل) قد تمت تسويتها على غير ارادة اهلها، وفي ظل مصالح الدول المتنفذه يومذاك.. فإن الحقائق التاريخية والجغرافية ورغبة السكان انفسهم، يجب ان تكون اساساً لتسوية مشكلة المنطقة المتنازع عليها، ووفقاً لما ورد في المادة(١٤٠) المذكورة نصاً وروحاً.

٢ـ من الضروري، العمل للحيلولة دون وصول شرارات المظاهر المسلحة وافرازاتها الخطيرة، الى اقليم كردستان العراق، ووضع كل الامكانات المتاحة من اجل ذلك ولاسيما في محافظات نينوى، كركوك، صلاح الدين، وديالى...

٣ـ ان للوزارة الخاصة بادارة شؤون المناطق خارج الاقليم، فرصتها الذهبية في وضع برامج لها، للوصول الى(آلية) فاعلة لتحقيق اهدافها، من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتنفيذ المادة(١٤٠) المذكورة، وعدم انتظار ماتقرره السلطات المركزية في هذا المجال.

مه كتەبى بيروهۆشيارى

كركوك

من قانون ادارة الدولة الى الدستور الدائم

مه كتەبى بيروهۆشيارى

ان احتفال شعبنا بذكرى تحرير كركوك سنة ١٩٩١، كل عام، يعطينا زخماً جديداً في الدفاع عن قضايانا القومية، وتمسكنا اللاحدود بكردستانية كركوك، باعتبارها رمزاً لنضال هذا الشعب.

وتشير الدراسات التاريخية الى ان كركوك، كانت وعبر حقب التاريخ القديم والحديث، مركزاً لشعوب عاشت على ارض كردستان، بدءً باللولوين والخوريين ثم الگوتيين.. والى نهاية العهد العثماني حيث كانت مركزاً لاقليم شهرزور قبل تأسيس الدولة العراقية سنة ١٩٢١.

من جانب آخر، فان حدود العراق، لم تكن يوماً من الايام، تضم كركوك باى حال من الاحوال. فتلك هي كتب البلدانيين والرحالة والمستشرقين تؤكد بان حدود العراق تنتهي شمالاً بـ(تكريت) على نهر دجلة و(هيت) على نهر الفرات وجاء تقرير لجنة عصبة الامم لحل مشكلة ولاية الموصل، لتجلي هذه الحقيقة، وتؤكد بان(الاراضي المتنازع عليها(ويُقصد بها(الولاية)، لم تكن يوماً من الايام جزء من العراق[١]. كما اتفق الكثير من الباحثين العرب والمستشرقين بان مرتفعات حمرين تمثل الحدود الطبيعية والتاريخية لكردستان[٢].

اما العرب، فلم يكن لهم وجود في كركوك، الا في الفترات المتأخرة من تاريخ العراق الحديث. وفي هذا الصدد يذكر(لونكريك)، ان القرن السابع عشر الميلادى شهد اوسع حركة انتقال للعشائر العربية البدوية الى منطقة الجزيرة غرب نهر دجلة ولاسيما عشائر شمر[٣] والتي اصبحت فيما بعد ساحة صراع بينها وبين العشائر الجديدة التى قدمت الى المنطقة ومنها عشائر

العبيد والجبور، التى اضطرت الى الانتقال باتجاه غرب كركوك. وجاء في دراسة للمرحوم(عباس العزاوى): ان عشائر العبيد والجبور تخطت مرتفعات حمرين باتجاه الحويجة بتأثير ضغط عشائر شمر وذلك في اواخر القرن الثامن عشر الميلادى[٤]

وفي وثيقة رسمية برقم(١١) من دار الكتب والوثائق في بغداد، اوردها الدكتور كمال مظهر تعود الى سنة ١٩٢٩ تتضمن اشارة الى(ان معظم جهات كركوك الغربية مكون من العشائر المتأخرة من الجبور في ناحية الملحة عند الزاب الصغير والبعيد في ناحية الشبيجه في جبل حمرين، والكردية في القسم الجنوبي الاقصى لناحية قرەتەپە). وتضيف الوثيقة المذكورة، الى ان هؤلاء العرب لايمكن ان يعبأ بهم من الناحية السياسية في التأثير على راى اللواء[٥].

ولو استقرئنا كتب المستشرقين والرحالة، يظهر لنا بجلاء موقع كركوك بالنسبة لمرتفعات حمرين، وبالتالي لاقليم كردستان العراق. فبينما يشير الرحالة الفرنسي(تاڤرنيه) سنة ١٦٥٢م، عند وصوله(الفتحه) شمال شرق بيجي، (انه لم ير غير الاعراب والاكراد بمحاذاة ضفتي نهر دجله، الكرد من جهة مابين النهرين، والعرب في الجهة الاشورية[٦]. فان(فريزر) سنة ١٨٣٤، يذكر في رحلته عند مغادرته كفري باتجاه بغداد عن طريق مرتفعات حمرين: (ان الطريق بالنظر لوقوعه على الحدود بين الاكراد والعرب، كان يتعرض للسلب والنهب)[٧].

ويؤكد(مللنجن) سنة ١٨٦٩، في(ان الهايات الجنوبية لكردستان تحدد بسلسلة جبال حمرين. كما اشار وكيل القنصل البريطاني في الموصل(١٩١٠): ان مناطق سكنى عشائر(الهموند) كانت تمتد الى الجنوب من كركوك[٨].

وكتب الرحاله الهولندي(ماليبارد)، عند اقترابه من مرتفعات حمرين(بين تلك التلول المنتشرة وبطاحها الملتوية، حيث يتبين ارض الاكراد، يبدو الربيع باجمل حلله)[٩].

ولعل تقرير لجنة عصبة الأمم الذى اشرنا اليه آنفا، يعكس حقيقة كل تلك الاراء حيث تضمن في أن(مرتفعات حمرين حدود فاصلة بين النواحي التى اكثرية سكانها خليط من الكرد والترك، وبين تلك التى اكثرية سكانها من العرب[١٠].

ومن المفيد ان نختم هذه المؤشرات بما اورده السيد عبدالمجيد فهمى في كتابه(مشاهير الالوية العراقية)ـ ١٩٤٧ـ ففي تقديم الجزء الثاني والذى يتضمن دراسته لـ(لواء كركوك) للاستاذ(محمد عباس الصالح) جاء فيه: (ان مدينة كركوك عروس كردستان)[١١].

وفي دراسته لسكان(اللواء) يقول: ان العرب يسكنون غالباً الجهات الجنوبية الغربية المحاذية لمنطقة السهول، وتمتد مساكنهم شرقاً وشمالاً الى اواسط اللواء حيث يندمجون بالاكراد الذين يسكنون الانحاء الشمالية الشرقية المتصلة بمنطقة الجبال، وتمتد مساكنهم جنوباً وغرباً الى اواسط اللواء حيث يمتزجون بالعرب)[١٢]. اما عن عشائر اللواء، فيرى ان معظمها عشائر كردية ومن بين[١٤] ما اوردها كانت عشرة منها كردية وثلاثة عربية وواحدة تركمانية. وعن مدينة كركوك جاء في الكتاب ((ان معظم السكان

يتكلم التركية والكردية. اما القلائل الذين يتكلمون العربية من سكان المدينة الاصليين فرطانتهم عظيمة جداً)). ويضيف(انه في السنوات الاخيرة زادت نسبة العرب الذين هاجروا الى هذه المدينة من شتى انحاء البلاد للاشتغال في منابع النفط)[١٣].

وبمناسبة استخراج النفط، شهد لواء كركوك، حركة تعريب واسعة تتصل بمظاهر التعريب الاولى عند زرع الجهات الغربية والشمالية الغربية من اللواء بالمئات من القرى العربية في ظل مشروع الحويجة الاستيطاني.

لقد حذرت شركات النفط، الحكومة العراقية، من نتائج زيادة سكان الكرد في كركوك باعتبارها خطراً يهدد الامن القومى للبلاد. وقد سعت فعلاً الى تعيين العمال والمستخدمين والموظفين من العرب والارمن والاثوريين بدلاً من الكرد الذين تم نقلهم او الاستغناء عن خدماتهم[١٤].

وفي هذا الصدد، اشارت القيادة الكردية في(ان الحكومة العراقية كانت تسعى دوما وبدرجات متفاوته ومعها شركات النفط الى محاربة الطابع الكردى لكركوك.[١٥] . كما قدم الحزب الديموقراطي الكردستاني سنة ١٩٦٤، مذكرة الى الحكومة العراقية مشيراً فيها إلى (ان دائرة تعريق الشركات النفطية اصبحت دائرة تعريب للشركات)[١٦].

ومع تطور القتال ضد الحركة الكردية في العراق، واتساع دائرة الثورة في كردستان، ازدادت خشيه السلطات العراقية على منابع النفط في كركوك الامر الذي دعاها الى التسريع من حملات التعريب ولاسيما حول او بالقرب من الابار، ومحطات الضغط.. فكانت(احزمة) التعريب احدى ابرز الوسائل التى اقامتها حول مدينة كركوك. وتكشف الوثائق الرسمية عن المخططات

ذات العلاقة بالحزام المذكور، بدءً من منطقة الدبس ومروراً بنواحي التون كوپرى ، وشوان، وقره‌هنجير(الربيع)، وقره حسن، وانتهاءً بناحية تازه خورماتو. انظر الخريطة( ). ويتضمن ذلك الحزام، اقامة الربايا والثكنات العسكرية من جهة، والتجمعات العربية المسلحة من جهة اخرى، على حساب ترحيل السكان الكرد منها، لاحظ الوثيقة المرفقة.

وهكذا اخذت وتائر سياسة التعريب تتسع وتأخذ اشكالاً متنوعة تتناسب وطبيعة المرحلة من حيث الزمان والمكان وتمثلت بـ: [١٧]

١ـ الاستمرار في ترحيل الكرد والاستيلاء على ممتلكاتهم وتوزيعها على العرب الوافدين..

٢ـ الاستمرار في نقل الموظفين والعمال الكرد، وعدم تعيين المتخرجين داخل المحافظة، ولاسيما في مدينة كركوك.

٣ـ تطبيق قانون تصحيح القومية.

٤ـ التغيير في مورفولوجيه مدينة كركوك، من خلال هدم وازالة الاحياء الشعبية ذات الاغلبية الكردية بحجة اقامة الساحات العامة والميادين والشوارع....

٥ـ التغيير في التشكيلات الادارية بما يخدم سياسة التعريب...

وسقط النظام في نيسان من العام ٢٠٠٣م، وتنفس المواطنون الصعداء.. وهم يحلمون بعراق ديموقراطي جديد، يعيد المهجرين الى اهلهم وديارهم، والوافدون حيث اتوا.. وتعود كركوك موطناً للاخاء القومى.. كما كانت.

وحملت المادة(٥٨) من قانون ادارة الدولة وعودة الامور الى نصابها، وتحقيق حلم المواطنين في العودة وتعويض مافاتهم من ظلم وحرمان، وكان الانتظار طويلاً، حتى جاء دستور العراق الدائم والذي اقره الشعب في استفتاء كانون الاول من العام الماضي ... وانتقلت المادة(٥٨)، الى المادة(١٤٠) في الدستور المذكور.. وبقى علينا الانتظار حتى نهاية سنة ٢٠٠٧م ليقرر عندها مصير كركوك وكل الارض التي اكتوت بنيران التعريب من اقليم كردستان العراق ..

بقي على القيادات الكردية، تكثيف جهودها مستندة على مؤسسات المجتمع المدني ولاسيما الطليعة المثقفة في وضع البرامج والخطط، للوصول الى افضل تصور عملى لواقع الشريط(المتنازع عليه) بدءً من قضاء سنجار ومروراً بكركوك وما حولها، وانتهاء بقضاء بدرة في محافظة واسط استناداً الى الوثائق والمصادر ذات العلاقة بالواقع التاريخي والجغرافي للمنطقة.. لانها(الفرصة) التي ما بعدها من فرصة وسنكون بعدها وجهاً لوجه امام جماهيرنا التي انتظرت طويلاً ماتؤول اليه هذه المنطقة.. لتزف لها بشرى الانتصار ....

هوامش الدراسة:

١ـ تقرير لجنة عصبة الأمم حول(مسألة حدود تركيا والعراق)، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٤.

٢ـ خليل اسماعيل محمد، مرتفعات حمرين دراسة في جغرافية الحدود، المؤتمر العلمي الاول لجامعة دهوك، ص ٤٧٣.

٣ـ لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، مطبعة اركان، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٠٢ ــ ١٠٤. وأيضاً: مكي الجميل، البدو والقبائل الرحالة في العراق، مطبعة الرابطة، بغداد، ص ٣٧٩.

٤ـ عباس العزاوى، عشائر العراق، جـ١، بغداد، ١٩٣٧، ص ١٤٤.

٥ـ كمال مظهر أحمد، كركوك وتوابعها، جـ١، مطبعة رينوين، السليمانية، ط(بلا)، ص ٧٨.

٦ــ تافرينية، العراق في القرن السابع عشر، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، بغداد، ١٩٤٤، ص ٧٣.

٧ـ فريزر، رحلة فريزر الى بغداد في ١٨٣٤، ترجمة جعفر خياط، بغداد، ص ٦٣.

٨ـ كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص ٦٤.

٩ـ المصدر نفسه، ص ٦٩.

١٠ـ تقرير لجنة عصبة الأمم، المصدر السابق، ص ٢١.

١١ـ عبدالمجيد فهمى، دليل تاريخ مشاهير الالوية العراقية، مطبعة السلام، بغداد جـ٢، ١٩٤٧، المقدمة.

مه کتەبی پیرۆز هۆرشاری

١٢ـ المصدر نفسه، ص ٦٠.

١٣ـ المصدر نفسه، ص ٩٨.

١٤ـ خليل اسماعيل محمد، كركوك دراسات في التكوين القومي للسكان، مطبعة دارا، اربيل، ٢٠٠٢، ص ٧٧.

١٥ـ مكتب الدراسات والبحوث في الحزب الديموقراطي الكردستاني، نفط كردستان جـ٢، ١٩٩٨، ص ٧٦.

١٦ـ مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية(١٩٥٨ـ ١٩٦١)، كردستان ١٩٩١، ص ١٢١.

١٧ـ خليل اسماعيل محمد وجماعته، سياسة التعريب في اقليم كردستان العراق، مطبعة اراس، اربيل، ٢٠٠٣، ص ١١١ـ ١٣٦.

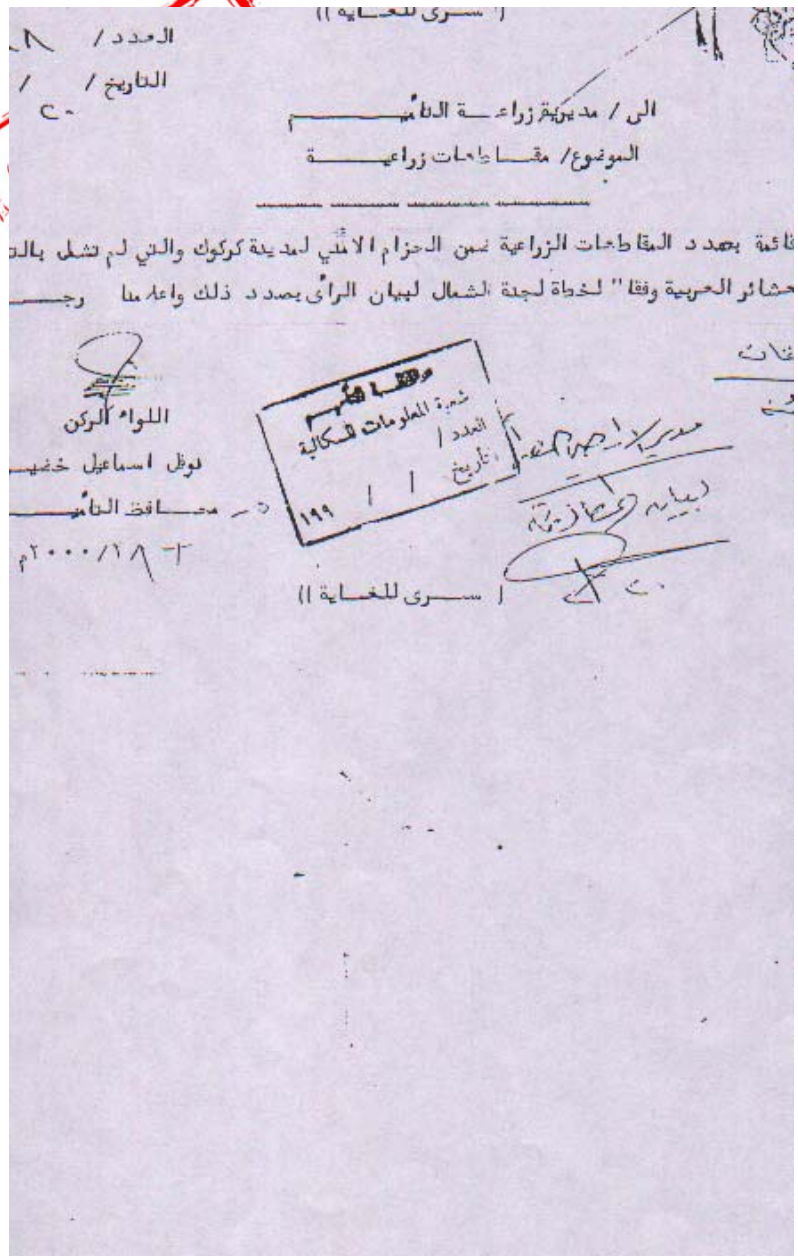
(سـرى للغـايه)

العدد /

التاريخ /

الى / مديرية زراعة الناصرية

الموضوع/ مقاطعات زراعية

قائمة بعدد المقاطعات الزراعية ضمن الحزام الامني لمدينة كركوك والتي لم تشمل بالد
عشائر العربية وفقا" لخرائط لجنة الشمال لبيان الرأي بصدد ذلك واعلمنا رجـ

اللواء الركن
فوزي اسماعيل خضير
محافظ الناصرية

٢٠٠٠/١٨

وقد فهم
شعبة المعلومات المركزية
العدد /
تاريخ /
١٩٩

مديرية زراعة صلاح الدين
بيانات عشائرية

(سـرى للغـايه)

جمهورية العراق

اللجنة العليا للاسكان والتطوير

في محافظة التأميم

العدد/ ا

التاريخ ١٩٩٤/٩/٧

م / الحزام الاخضر حول مدينة كركوك

بتاريخ ١٩٩٤/٩/٢ اجتمعت اللجنة العليا للاسكان والتطوير في محافظة التأميم والذي شكلت بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٧٢١ في ١٩٩٤/٨/٢ وبحضور كافة الاعضاء وبعد دراسة ومداولة تلا نطاق التابعة لمحافظة التأميم من جميع الجوانب وخاصة الامنية والالتزام بما جاء بالقرار اعلاه والمشاورة برؤساء العشائر العرب يقضون القرار ومستقبلا يحرم قيرنا مايلي ...

١- يعتبر كافة الاراضي الزراعية التابعة للمناطق الادارية التالية اراضي تابعة للدولة وفق القرار ٣٠ حول الاراضي الزراعية وقرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٧٢١ في ١٩٩٤/٨/٢ ويشمل اراضي (ناحية التون كوبري وناحية الربيع وناحية شوان وناحية قره حسن وناحية تازة خورماتو) ولايحق لأي مواطن التجاوز على هذه الاراضي ولايعمل بأي نص يعارض وهذا القرار

٢- قررت اللجنة وضع خطة لاسكان عشر مجمعا سكنيا عصريا ضمن مناطق شوان ويخصص لكل عائلة مساحة ١٠٠ متر مربع لبناء دور السكن و ١٢٠ دونم اراضي زراعية ديمة ويتكون كل مجمع من ٢٥٠ عائلة.

٣- قررت اللجنة انشاء ثمانية مجمعات في مناطق التون كوبري وكل مجمع يسكن فيها

وثيقة رقم (29)

...ن سر فرع كركوك للحزب القائد المحترم .....

...ير واحترام//

م / تخصيص أراضي زراعية

...راد عشيرة (البو مفرج) والمدرجة اسمائهم في القائمة المرفقة طيا للسكن ...جمع لهم في منطقة(كتكه) التابعة لناحية التون كوبرى . تجاوبا مع توجيهات ...حكيمة وعلى رأسها القائد الرمز السيد الرئيس صدام حسين (حفظه الله ...) في زيادة الكثافة السكانية العربية وتأمين الحزام الأمني لمدينة كركوك . ...تفضل بالموافقة على تخصيص أراضي زراعية لهم في مقاطعة (كتكه) ضم ...تون كوبري وانهم على استعداد تام للسكن الدائم وتنفيذ كل ما هو مطلوب منه

ولكم فائق الشكر والتقـــــــــــدير ...

...ساء الفلاحين

المستدعي

حسن محمد عبدال المفر...

محافظة التأميم / ناحية الر...

١٠ / ٧ / ٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

سري وشخصية

محافظة ا

مديرية الشؤون

شعبة المعلومات ا

العدد/ ١١١

التاريخ/ ٦/

الى / قيادة فرع كركوك للحزب القائـــــــد

قيادة فرع التأميم للحزب القائـــــــد

قيادة فرع ابو عبيدة عامر بن الجراح للحزب القائد

م / تعميـــــــــــم

ن ما جاء بكتاب مجلس قيادة الثورة / مكتب نائب الرئيس مسموع للعناية وشخصي وعلى الفور

٢٠ ، تقرر الاتي:

ساكني الجزام الاسيء من المستفيدين من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٤٢ لسنة ١٩٨٦ بيع دورهـــم في كر

حتشروا المبلغ في تطوير زراعتهم و سكنهم في الجزام الاسيء وتنظر كل حالة على حدة من قبل الفريق الركن

سيد عافظ التأميم والرفيق امين سر الفرع الشعبي .

فضل بالاطلاع ، مع التقدير .

الفريق الركن

فهمي عبد الرزاق محمد جواد

عافـــظ التأميـــــم

٢٠٠١/٦/١٨

ة الثورة/مكتب نائب الرئيس كتابكم اعلاه ، يرجى التفضل بالاطلاع ، مـــــــــع التقديـــــر .

نو قيادة فرع العراق مسؤول تنظيمات شافظتي نينوى والتأميم ، يرجى التفضل بالاطلاع ، مع التقدير .

العبرية /

يكان / لاتخاذ ما يقتضى

سري للغاية

التاريخ/ /٦/٢٠٠١

ان مجلس قيادة الثورة/مكتب نائب الرئيس

و / تعاليم وبرنامج

رجى التفضل بالاطلاع وتنفيذ ما يلي:

كتاب لجنة الشمال سري للغاية وينتج بالعدد ١٦٤ في ١٩٩٧/١/١٣ المتضمن منح عدد الفلاحين من

راد المشار اليهم في الوثيقين الى محافظتنا ومن القرار ٤٢ لسنة ١٩٨٦ الذي يمكنون عقارات سكنية

وغالبيتهم من الموظفين والايكر الاعتماد عليهم في تشكيل الجزام الامني حيث ان من الاحتمالات المتوقعة من

وقلبها في حينها وتم توزيع المنفذ من الوثيقة الرواتب .

كثيرة الراغبين من المواطنين المتعاقد على الاراضي الزراعية في الجزام الامني وعليه نقترح

الموافقة على ما يلي:

ن يكون المتعاقد من غير منسبي دوائر الدولة والقطاع المختلط والمشترك .

ن يكون المتعاقد مع الذين اكملوا الخدمة العسكرية

ن يكون المرشح منتخبا لعضوية المجلس الشعبي المحلي .

ن يكون المرشح متزوج وذا عائلة فلاح .

ن يكون المرشح متزوج وذا عائلة فلاح .

ع قطع الاراضي السكنية للقرار المذكور مع نقل ملكية الدولية وارسال الى الفريق المختص

لاتخاذ الاجراءات .

تفضلوا بقبول فائق الاحترام

الفريق الركن

فهمي عبد الرزاق محمد جواد

مسؤول فرع التأميم

مەکتەبی بیروهۆشیاری

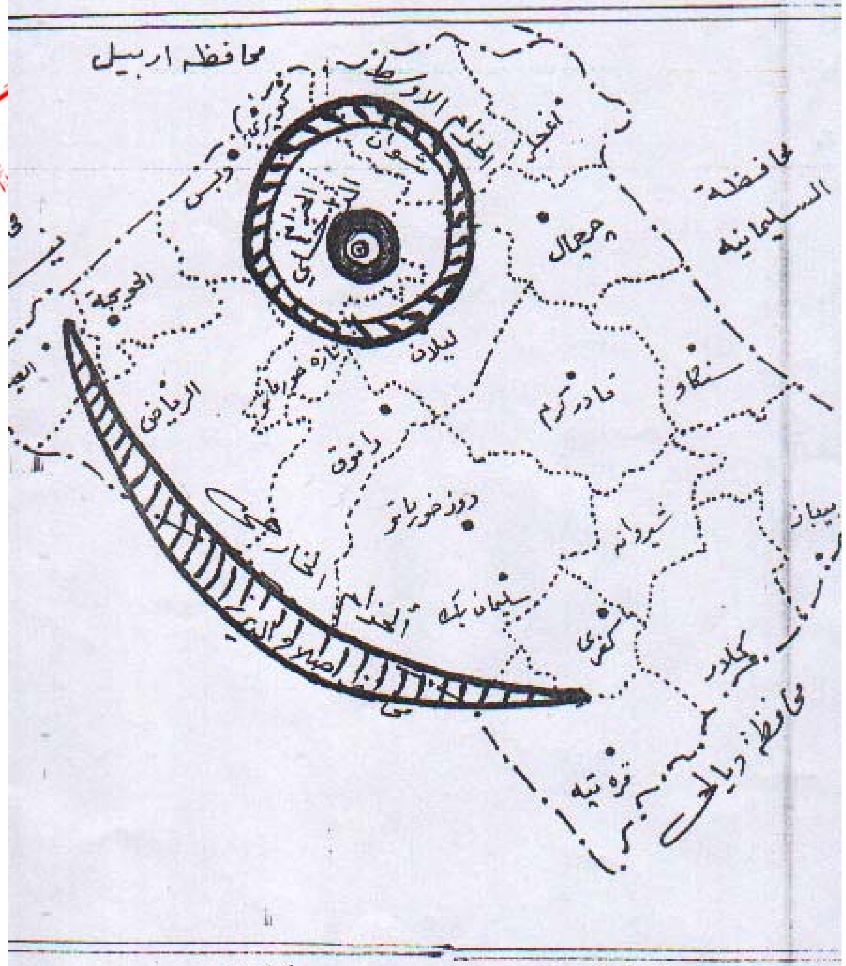

ألأحزمة (العربية) حول مدينة كركوك

ملحق رقم(١)

نص المادة(٥٨)

من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية

(أ) تقوم الحكومة العراقية الانتقالية ولاسيما الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، وعلى وجه السرعة، واتخاذ تدابير من أجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق والمتمثلة بتغيير الوضع السكانى لمناطق معينة بضمنها كركوك، من خلال ترحيل ونفى الافراد من اماكن سكناهم، ومن خلال الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين الافراد الغرباء عن المنطقة، وحرمان السكان من العمل، ومن خلال تصحيح القومية. ولمعالجة هذا الظلم، على الحكومة الانتقالية العراقية اتخاذ الخطوات التالية:

١ـ فما يتعلق بالمقيمين المرحلين والمنفيين والمهجرين والمهاجرين، وانسجاماً مع قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، والاجراءات القانونية الاخرى، على الحكومة القيام خلال فترة معقولة باعادة المقيمين الى منازلهم وممتلكاتهم، واذا تعذر ذلك على الحكومة تعويضهم تعويضاً عادلاً.

٢ـ بشأن الافراد الذين تم نقلهم الى مناطق واراض معين:، على الحكومة البت في امرهم حسب المادة(١٠) من قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية لضمان امكانية اعادة توطينهم او لضمان امكانية تلقى تعويضات من الدولة، او امكانية تسلمهم لاراضي جديدة من الدولة قرب مقر اقامتهم في المحافظة التى وفدوا منها، او امكانية تلقيهم تعويضاً عن تكاليف انتقالهم الى تلك المناطق.

٣ـ بخصوص الاشخاص الذين حرموا من التوظيف او من وسائل معيشة اخرى، لغرض اجبارهم على الهجرة من اماكن اقامتهم في الاقاليم

والاراضي، على الحكومة ان تشجع توفير فرص عمل جديدة لهم في تلك المناطق والاراضي.

٤ـ اما بخصوص تصحيح القومية فعلى الحكومة الغاء جميع القرارات ذات الصلة، والسماح للاشخاص المتضررين بالحق في تقرير هويتهم الوطنية وانتمائهم العرقي بدون اكراه او ضغط.

(ب): لقد تلاعب النظام السابق ايضاً بالحدود الادارية وغيرها، بغية تحقيق اهداف سياسية. على الرئاسة والحكومة العراقية الانتقالية تقديم التوصيات الى الجمعية الوطنية وذلك لمعالجة تلك التغييرات غير العادله. وفي حالة عدم تمكن الرئاسة الموافقه بالاجماع على مجموعة من التوصيات، فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعين محكم محايد وبالاجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة على الموافقة على حكم مجلس الرئاسة ان يطلب من الامين العام للامم المتحدة تعين شخصية دولية مرموقة للقيام بالتحكيم المطلوب.

(ج) تؤجل التسوية النهائية للاراضي المتنازع عليها ومن ضمنها كركوك الى حين استكمال الاجراءات اعلاه، واجراء احصاء سكانى عادل وشفاف والى حين المصادقة على الدستور الدائم، يجب ان تتم هذه التسوية بشكل يتفق مع مبادىء العدالة، اخذا بنظر الاعتبار ارادة سكان تلك الاراضي.

ملحق رقم (٢)

نص المادة(١٤٠)

من دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥

اولاً: تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال متطلبات المادة(٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها.

ثانياً: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة(٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور على ان تنجز كاملة(التطبيع، الاحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها لتحديد ارادة، مواطنيها)) في مدة اقصاها الحادى والثلاثون من شهر كانون الاول سنة الفين وسبعة.

بڵاوکراوەکانی مەکتەبی بیروهۆشیاری (ی.ن.ک)

٢٠٠٧

٢١٠	عیراق، سەردەمی ساغ بوونەوە	بەکر صدیق ٢٠٠٧
٢١١.	تیرۆرو سەقامگیری سیاسیو چەند لێکۆڵینەوەیەکە تر	بەکر صدیق ٢٠٠٧
٢١٢.	کەرکوک بۆ مێژوو دەدوێت	سەرپەرشتیار/ مامۆستا جەعفەر ٢٠٠٧
٢١٣.	دەستورو ژن	و: کامیل محەمەد قەرەداخی ٢٠٠٧
٢١٤.	ژان ژاك رۆسۆ	کاوە جەلال ٢٠٠٧
٢١٥.	مبدآ الفصل بين السلطات و وحدتها	القاضي / لطيف مصطفى أمين ٢٠٠٧
٢١٦.	بنچینەکانی کورد	ن. ڤلادیمیر مینۆرسکی و. نەجاتی عەبدوڵڵا ٢٠٠٧
٢١٧.	لەدیکتاتۆریەوە بۆ دیموکراسی	کارزان محەمەد ٢٠٠٧
٢١٨.	کەرکوك لەسەردەمی دەوڵەتی عوسمانیدا	گۆران سالح ٢٠٠٧
٢١٩.	زمانە فەرمیەکان	تاریق جامباز
٢٢٠.	ئەنفالو دادگا	سالار مەحمود ٢٠٠٧
٢٢١.	نۆڤین	_ ٢٠٠٧
٢٢٢.	الكرد	تأليف: نيكيتين ت. د.نوری تالەبانی ٢٠٠٧
٢٢٣.	هەڵۆی سوور (چاپی دووەم)	مامۆستا جەعفەر ٢٠٠٧
٢٢٤.	مام جەلال	مامۆستا جەعفەر ٢٠٠٧
٢٢٥.	المدخل الى القانون الدولي الانساني	جبار سعيد محي الدين ٢٠٠٧
٢٢٦.	الكُرد اليوم	ت: غسان نعسان ٢٠٠٧
٢٢٧.	سەرۆك وەزیرانی بەریتانیا	و: ئاوات عەبدوڵڵا ٢٠٠٧
٢٢٨.	رێبازی لێکۆڵینەوە لەزانستی سیاسیدا	ئیسماعیل شێخ موراد ٢٠٠٧
٢٢٩.	رێکخراوی نەتەوەیەکگرتووەکان	و. کارزان عومەر ٢٠٠٧

٢٣٠.	تیرۆر	عیماد محمد عەلی ٢٠٠٧
٢٣١.	گەنجە کوردەکان	فەرهاد پیربال ٢٠٠٧
٢٣٢.	بەعسیزم و کورد	سۆزان کەریم مستەفا ٢٠٠٧
٢٣٣.	بەرێوەبردنی کۆبونەوەکان	محەمەد فاتح ٢٠٠٧
٢٣٤.	شاری کەرکوك	پشکۆ حەمە تاهیر ٢٠٠٧
٢٣٥.	میرعەبدال خانی بدلیس	بوار نورەدین ٢٠٠٧
٢٣٦.	فەلسەفە ـ رۆشنگەری، فێندەمێنتالیزم	و. شوان ئەحمەد ٢٠٠٧
٢٣٧.	عێراق، قەیرانی ئاسایشو ستراتیژیتیو بنیاتنانەوەی	فەرزەند شێرکۆ ٢٠٠٧
٢٣٨.	نۆڤین ژمارە ـ ١١ ـ	- ٢٠٠٧
٢٣٩.	الحقوق السياسية للكورد فى الدول التى تضم كردستان	ليلاف حمد أمين عزيز ٢٠٠٧
٢٤٠.	میژووی شۆرشی ڕوسیا	لێون تڕۆتسکی و. عەزیز ئالانی ٢٠٠٧
٢٤١.	دەروننناسی جەماوەری فاشیزم	ویلهلم رایش و. هەژار جوانڕیی ٢٠٠٧
٢٤٢.	جاش و جینۆساید	مەحمود سەنگاوی ٢٠٠٧
٢٤٣.	زارا ـ عەشقی شوان	محەمەدی قازی و. عەزیز گەردی ٢٠٠٧
٢٤٤.	پوختە باسێك دەربارەی سۆسیال دیموکراتی	زانا ٢٠٠٧
٢٤٥.	تأريخ تركيا المعاصر	ت. د. هاشم صالح تكريتي ٢٠٠٧
٢٤٦.	لەگۆڕەپاندا (یاداشتەکانی نیکسۆن)	و. ساروز ئەفروزی ٢٠٠٧
٢٤٧.	نۆڤین ـ١٢ـ	_ ٢٠٠٧